الأمم المتحدة

A/65/PV.112

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **١١٢**

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع الشباب والتنمية الاجتماعية

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

مشروع القرار (A/65/L.87)

السيد فريس – غاير (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية. وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لواحدة من مندوبينا الشباب المرافقين للوفد الألماني، التي ستدلي ببيان أصالة عن نفسها.

الآنسة فريتز (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب النرويج.

سأعرض مسألتين هامتين ينادي بهما الشباب الذين يعيشون في ألمانيا – أولا، المشاركة الكاملة والفعالة من الشباب و، ثانيا، مسألة الهجرة والشباب في جدول الأعمال الدولي.

خلال الشهور الماضية، سافرت وزميلي آلاف الكيلومترات في أنحاء البلد لنلتقي بالشباب من مختلف الخلفيات. وعقدنا العديد من الحوارات والمناقشات المثمرة، التي مكنتنا من جمع رؤاهم وأفكارهم واعتقاداتهم.

ورغم أن الحوار كان أحد مواضيع السنة الدولية للشباب، نأسف على أن إطار السنة لم يستخدم بكامل إمكانيته فيما يتعلق بأثره الطويل الأجل. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى هو اجتماع آخر أيضا عن قضايا الشباب. ولكن يبقى السؤال: هل كان الشباب فعلا مشاركين في المفاوضات؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

عندما يركز السياسيون على أفضل مصالح الشباب، كما ذُكر في الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥)، يجب عليهم أن يشركوا الشباب باعتبارهم شركاء مساوين وأصحاب مصلحة أساسيين على جميع المستويات. لذلك، إن مشاركة الشباب تعني الذهاب إلى أبعد من الحوار. إنها إشراك الشباب في عملية صنع القرار برمتها، بدءا بتحديد المسائل ذات الصلة وانتهاء بتنفيذ السياسات وتقييمها.

وكأداة مناسبة، أريد أن أذكر العملية الإنتاجية لما يسمى بالحوار المنظّم. لقد أُطلقت هذه المبادرة ضمن الإطار المتجدد للتعاون الأوروبي في ميدان الشباب. والمؤشرات الواضحة تساعد الشباب على التأكد من متابعة الاتفاقات المعقودة بينهم وبين صناع القرار، ورصدها في ما بعد. ومع ذلك، ثمة مؤشرات قابلة للقياس لا تزال مفقودة في برنامج العمل العالمي للشباب، وينبغي بالتالي استكمالها.

ويمكن للمرء أن يقول أيضاً إن الديمقراطية هي التعلم بالممارسة. فعلى سبيل المثال، تبدأ المشاركة في المدارس بترشيح ممثلي الفصول والمنظمات التي يقودها الشباب من خلال جعلهم مسؤولين. وتدعم ألمانيا هذه المبادرات بتعزيز المبادرات المستدامة لمجالس الشباب المحلية والإقليمية والوطنية. وكذلك، إن برامج انتداب الشباب في الأمم المتحدة هي سبيل فعال لإشراك الشباب، وأحث جميع الدول على العمل بتلك البرامج.

والشباب لديهم الإمكانية والإبداع والقدرة على المساهمة في مجتمعاتهم. وأكبر مورد لدينا في هذا العالم هو تطوير مهارات الشباب. ومع ذلك، إن الهجرة بالنسبة إلى بعض الشباب هي نتيجة اليأس، كما يُرى في شرق أفريقيا. لهذا السبب، أحث جميع الدول الأعضاء على إدماج مسألة الشباب والهجرة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ومنح الشباب الفرصة لتولي المسؤوليات وتمكينهم والسماح لهم بالمشاركة ليس مجرد استثمار، بل هو قيمة في حد ذاته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد التي ستدلي ببيان إلى جانب ممثلة الشباب.

السيدة بيرغستالر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب السويد بالفرصة التي يتيحها لنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى بغية تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في الاستثمار بالشابات والشبان وتمكينهم.

تؤيد السويد البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

سوف أتشاطر الكلمة مع ممثلة الشباب السويديين، مالين يوهانسون، التي عيّنها المجلس الوطني لمنظمات الشباب السويدية. وهي ستدلي ببيان بصفتها الشخصية.

في البداية، أود أن أشارك الآخرين في التعبير عن أعمق تعاطفنا مع جيراننا في النرويج بعد الأحداث المروعة التي وقعت يوم الجمعة الماضي. إن قلوبنا معهم. لقد كانت تلك الأعمال الإرهابية التي استهدفت الحكومة والشباب والأشخاص هجوماً مباشراً على مجتمع منفتح وديمقراطي. هذا أمر غير مقبول، وسوف نقف متضامنين مع أصدقائنا النرويجيين لحماية القيم التي نؤمن بها بقوة.

يمكن للشابات والشبان، بما يتحلون به من معرفة وخبرات ومشاركة، أن يساهموا إسهاماً كبيراً في التنمية السلمية والمستدامة. وإنما ليس كل الشباب لديهم الإمكانيات نفسها. لذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز تصميمنا على كفالة الاحترام الكامل للحقوق العالمية وغير القابلة للتصرف لجميع الشابات والشبان، الموجودين في جميع البلدان، في المشاركة، والتعليم، والعمل اللائق والصحة.

وأعتقد أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى أظهر بالفعل أننا كلنا على استعداد للعمل مع الشباب ومن أجلهم. دعونا نفعل ذلك في ظل ثقافة الحوار والتفاهم المتبادل، ومع برنامج العمل العالمي للشباب كنقطة انطلاق لنا.

السيدة يوهانسون (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): اسمي مالين يوهانسون. لقد انتخبني المجلس الوطني لمنظمات الشباب السويدية ممثلة للشباب.

أريد أنا أيضاً أن أعرب عن أعمق التعازي والمواساة لجيراننا في النرويج. إن أفكاري مع كل الشباب الذين كانوا في يوتويا وجميع الأسر والأصدقاء الذين فقدوا أحد أحبائهم.

إن الحوار والتفاهم المتبادل يجب أن يهزما الجهل والقسوة. فهما أكثر أهمية في وقت كهذا. وبصفتي شابة، أرحب كثيراً بموضوع هذا الاجتماع الرفيع المستوى. فالحوار والتفاهم المتبادل هما دائماً عاملان رئيسيان للمضي قدماً.

وفي الوقت نفسه، إن مجرد الكلام لا يكفي. فنحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إحراز التقدم. والأمر متروك الآن للأعضاء، وصناع القرار، لإثبات أن هذا ليس مجرد كلام من جانبهم، وأنهم يزمعون على اتخاذ إجراءات ملموسة. ذلك يعني، في جملة أمور أخرى، تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، الذي اعتمدته الجمعية العامة.

وهناك بعض المناقشات التي دارت حول برنامج العمل في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية لهذا الاجتماع. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن البرنامج أساس جيد جداً للعمل. وأي تنقيح للبرنامج في المستقبل يجب أن يسبقه إجراء تقييم شامل للبرنامج، وحوار معمق مع الشباب ومنظمات الشباب، وإتاحة الوقت الكافي لإجراء مناقشات داخل الدول الأعضاء وبينها. ولكن إلى ذلك الحين، يجب أن يظل تنفيذ البرنامج أولوية لجميع الدول الأعضاء، مثلما يجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما ذُكر سابقاً، إن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وتنطبق على الجميع، في أي مكان، وفي كل الأوقات، ومن دون استثناءات. ويجب أن تكون حقوق الإنسان بمثابة أساس عندما يجري العمل على تطوير سياسات الشباب.

والمشاركة حق أساسي، وهو حق عزيز جداً على قلبي، بصفتي شابة معاقة. وهناك العديدون من الشباب اليوم، المصابين بإعاقات أو بدون إعاقات، يواجهون التهميش والإقصاء باستمرار. فالجميع، بصرف النظر عن الإعاقة أو السن أو العرق أو الدين أو المعتقد، أو التوجه الجنسي، أو نوع الجنس، أو تحديد نوع الجنس، أو التعبير الجنسي ينبغي أن تكون لديهم نفس الحقوق ونفس الفرص للمشاركة على قدم المساواة. والأكثر من ذلك، أن مشاركة الشباب يجب أن تكون حقيقية وليست رمزية فحسب.

ومشاركة الشباب يتعين أن تطال جميع مستويات الحياة السياسية. ولا يمكن التعبير عن وجهات نظر الشباب إلاّ من جانب الشباب أنفسهم، ولهذا فإن المنظمات التي يقودها الشباب ضرورية لتحقيق مشاركة الشباب. لذلك، يجب تعزيز المنظمات التي يقودها الشباب وتشجيعها.

إن العمل من أجل مشاركة الشباب وتعزيز تأثيرهم وقوّتهم أمر مركزي ولا يتوقف عند الحدود الوطنية. ويجب أن يشارك الشباب، من خلال المنظمات الشبابية، في الساحات الدولية وأن يكون لهم تأثير ونفوذ فيها أيضاً.

لهذا السبب، يؤسفني أن هناك عدداً قليلاً جداً من الشباب الممثلين هنا اليوم، وخصوصاً أن هذا المؤتمر يتعلق بالشباب. ولدينا الحق في المساهمة بما لدينا من كامل الإمكانيات والروح الابتكارية والقوة هنا والآن. والشباب ليسوا أكثر انتماء إلى المستقبل من الأشخاص المتوسطي العمر الذين ينتمون إلى الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة دانيال سوبليس، الممثل الخاص لرئيس هايتي.

السيد سوبليس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أتكلم بصفتي المستشار الخاص للرئيس الجديد المنتخب لجمهورية هايتي، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، وبالنيابة عن كل شعب هايتي.

إن عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى يظهر الرغبة البناءة للدول الأعضاء في الالتزام بتهيئة بيئة أكثر أمناً واستقراراً لتحقيق التنمية المتناسقة للشباب حول العالم، الذين يسعون إلى السلام والأمن والصحة والمعرفة. وفي هذا الصدد، لا يسع هايتي إلا أن ترحب بهذه المبادرة وتهنئ الرئيسين المشاركين والميسرين للوثيقة الختامية اللذين وفرا للشباب أداة قيمة لا يمكن أن يكون استخدامها إلا مجدياً.

يؤيد وفد هايتي البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بصفته رئيساً لمجموعة السبعة والسبعين والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل سورينام بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (انظر A/65/PV.111).

إن رئيس الجمهورية عند إطلاقه الصندوق الوطني للتعليم في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، أعلن بأن لديه أخبارا طيبة لأطفال هايتي تمثلت في إنشاء اتحاد مالي يشمل جميع القطاعات من أجل تعليمهم. وأكد هذا الإعلان إحدى ركائز عمل الدولة، ألا وهي إتاحة التعليم الابتدائي بالمجان للذين لم تُتْح لهم الفرصة قط للالتحاق بالمدارس بسبب افتقارهم إلى الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

وفي بلد أكثر من نصف السكان فيه تقل أعمارهم عن ٢١ عاما، فإن التعليم من القطاعات القادرة على ضمان توفير مستقبل أفضل للشباب، وأن حكومة ١٤ أيار/مايو تفهم ذلك. من هنا، تقوم الحكومة بتنسيق أنشطة ذوي المصالح الوطنيين والدوليين بغية وضع إطار عملي قانوني ومؤسسي يكفل دمج الشباب اجتماعياً واقتصادياً لإبقائهم بعيدين عن إغراءات المخدرات، والجريمة المنظمة، والدعارة. فتهيئة الظروف المفضية إلى الأمل والفرصة مسألة جوهرية.

إن وفد هايتي الذي أتشرف برئاسته يعتقد أن التعاون الدولي جوهري للقضاء على استغلال عمالة الأطفال التي تتناقض مع المعايير الأدبية والأخلاقية. وتحض هايتي الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها ليس فقط في صياغة النصوص القانونية، بل أيضاً، وفوق ذلك كله، في كفالة تنفيذها.

إن وفد جمهورية هايتي يدرك بأن الشباب في العالم موارد بشرية حيوية للتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والإبداع التكنولوجي. لذلك فإن مساهمتهم في التنمية المحلية والوطنية والإقليمية جديرة بالترحيب وموضع تقدير. يعتقد وفد هايتي أنه لا بد من أن تستمر روح إعادة بناء بيئة اجتماعية دائمة لحماية الشباب وصقلهم لكي تلهم عمل جميع الدول لتضمن على نحو أفضل البقاء والتنمية والحماية الفعالة لهم.

أود أن أختتم كلمتي بالتوقف إجلالاً لذكرى ضحايا الهجمة الشريرة التي وقعت يوم الجمعة الموافق ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١ في وسط أوسلو وأعمال القتل التي تلت ذلك في جزيرة أوتوا، مما ألحق قدرا كبيرا جداً من الألم والمعاناة بالأسر المكلومة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد يابا بيدرو ألبيرتو، نائب وزير الشباب في أنغولا.

السيد ألبيرتو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، تود حكومة أنغولا أن تتقدم من شعب النرويج بأخلص مشاعر المواساة والعزاء للخسارة في الأرواح التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد.

إن المسائل قيد المناقشة في هذا الاجتماع تظهر قلق المجتمع الدولي إزاء المشاكل التي يواجهها الشباب والتي تتطلب

اهتماماً خاصاً من جانب الدول الأعضاء لكفالة الرفاه المستدام للشباب. إن أنغولا شأنها شأن بقية القارة الأفريقية، معظم سكانها من الشباب. وفي حالتنا، لدينا نسبة تزيد على ٤٨ في المائة من السكان الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً.

فيما يتعلق بالشباب، اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٥ خطة تنفيذية لدعم الشباب تهدف إلى تحقيق أكثر التطلعات الاجتماعية جوهرية للشباب، منها في جملة أمور، الإسكان، والتدريب الفني والمهني، والعمالة، والقروض الاجتماعية المدعومة، والنهوض بالمشاريع التجارية الصغيرة. وبعد تقييم نتائج السنوات الخمس الأولى لتنفيذ هذه الخطة، تمت صياغة اقتراح يتعلق بسياسة الدولة بشأن الشباب.

ولدى تحليل الإعلان وهو موضوع هذه الجلسة، نعتقد أنه ينبغي إدراج المسائل المتعلقة بالشباب في موقف الأمم المتحدة، ولا سيما في المجالات التالية. أي ينبغي استحداث وكالة متخصصة للأمم المتحدة تتناول المسائل المتصلة بالشباب وأن تكون ابتكاريه، وينبغي استحداث محكمة للأحداث في الأمم المتحدة تعمل على تنسيق المسائل المتصلة بالشباب في الجمعية العامة. ينبغي تشجيع احترافية العمل مع الشباب. وينبغي استعراض برنامج العمل العالمي للشباب وتعديله، خاصة آليات تنفيذه ورصده وتقييمه. وينبغي تعضيد تعاون الأمم المتحدة مع الهياكل الوطنية ودون الإقليمية والقارية المناصرة للشباب. وأخيراً، ينبغي لنا أن ننشئ آليات لرصد وتقييم تنفيذ الإعلان المعتمد في هذا الاجتماع (القرار ٦٥/٣١٢).

باسم وفد أنغولا وشبابها، نرحب بفرصة المشاركة في منتدى الحوار هذا بشأن الشباب، ونعتقد أنه بفضل جهود الجميع، بوسعنا بلوغ الأهداف التي حددناها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سورين مولدوفان، وكيل وزارة الخارجية ونائب رئيس السلطة الوطنية للرياضة والشباب في رومانيا.

السيد مولدوفان (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الشعب الروماني، أود أن أعرب عن تعازينا الحارة لشعب النرويج المكلوم للأحداث المأساوية التي وقعت يوم الجمعة ٢٢ تموز/يوليه والتي أودت بحياة الكثير جداً من الأبرياء. وبما أن الضحايا الرئيسيين لهذا الحقد الخسيس كانوا من الشباب وربما قادة المستقبل في الدولة، فإن المأساة تنقل إلى هذا الاجتماع حسا جديد بالإلحاحية.

من دواعي سعادتي وشرفي الكبيرين أن أكون هنا في الأمم المتحدة، في هذه الفترة الخاصة جداً التي تصادف السنة الدولية للشباب في إطار موضوع ”الحوار والتفاهم المتبادل“، بينما في الوقت نفسه نحتفل بذكرى مرور ٢٥ عاماً على انعقاد السنة الدولية للشباب للمرة الأولى في عام ١٩٨٥ تحت عنوان ”المشاركة والتنمية والسلام“.

تتاح لنا جميعنا الآن الفرصة لنكون هنا معاً، بوصفنا ممثلين من مختلف القارات والثقافات، ولا بد لنا من أن نقر بأن هذا الاجتماع ينبغي أن يمثل نقطة تحول لدمج المنظور المشترك لكيفية التصدي للتحديات التي تواجه الشباب في عالم اليوم الذي يغلب عليه الطابع العالمي.

إن برنامج العمل العالمي للشباب كما تم تعديله في عام ٢٠٠٧ عبارة عن مخطط عالمي للسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب. ويحدد ١٥ مجالاً من مجالات الأولوية التي تتطلب جهوداً هامة ومتواصلة. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم يحتاج إلى هذه الجهود. إن المزيج المعقد الذي تتألف عناصره من الأزمة المالية العالمية، وعدم اليقين والصراعات الناشئة، يؤثر في طريقة عيشنا. ويتعين علينا مواجهة الحقيقة والتسليم بأن الشباب ضعفاء بصورة خاصة في أوقات الأزمة هذه.

إنني هنا اليوم بوصفي ممثلاً للشباب الروماني ورمزاً لالتزام بلادي بالارتقاء بالشباب إلى قمة مستويات صنع القرار في الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بالشباب. وانطلاقا من هذا الموقف كنت وسأظل مدافعا عنيدا عن فكرة الإقدام على العمل وتوفير الفرص للشباب – لأن شباب اليوم يشكلون الموارد الرئيسية للغد.

إننا نعيش في مجتمع عالمي سريع النمو تزداد فيه الروابط بين الأمم قوة وتشعبا بصورة مستمرة، وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المناسبة لا تضع أمام شباب اليوم تحديا إضافيا فحسب وإنما تتيح لهم أيضا فرصة فريدة. فالقدرة على التنقل مكنت الشباب من تطوير إحساس أفضل بالتفاهم نحو الثقافات والمجتمعات الأخرى، وخلقت مزيدا من التسامح والتوازن. وانطلاقا من وجهة النظر هذه أعتقد أن لدينا أسبابا كافية للشعور بالتفاؤل لأن أعدادا متزايدة من الشباب من مختلف مناطق العالم الحافلة بالتحديات يستفيدون الآن من ثمار العولمة.

إن المجتمع العالمي وقدرته المتأصلة على التنقل يتيحان للشباب إمكانية الحصول على تدريب أفضل في شتى الميادين، بما يساهم مساهمة كبيرة في زيادة قدرتهم الإجمالية على التكيف مع المتطلبات المتزايدة التعقيد لأسواق العمالة الدينمية لعالم اليوم. ومن ناحية أخرى ينبغي لنا ألا نتردد في تحمل تكاليف نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير وصول الشباب إليها وزيادة معرفتهم بها، لأنها عناصر حاسمة لا يمكن تجاهلها في مجتمعنا العالمي المتزايد التكافل.

منظمات الشباب في جميع أنحاء العالم رصيد ايجابي، ويلزمنا نحن الدول الأعضاء أن نواصل دعم قطاع المنظمات غير الحكومية باعتباره عاملا أساسيا في النهوض الفعال بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتسامح. إن مفتاح الحياة الديمقراطية السليمة يكمن في الحوار. ولذلك يلزمنا أن ندعم التعاون مع المجتمع المدني وأن نحدد أفضل قنوات تلبية احتياجات الشباب، لا سيما الذين يعانون من شدة سوء الحال.

والدول الأعضاء يلزمها أيضا أن تركز على وضع سياسات وطنية متماسكة بخصوص الشباب تأخذ في الاعتبار حالة عملية العولمة في الوقت الراهن ووطأتها على الشباب من مختلف مناطق العالم.

ثمة مسؤولية حاسمة الأهمية تقع على عاتق كيانات الأمم المتحدة وأجهزة الشباب الوطنية والحكومات وتتمثل في تطوير وتحسين البرامج القائمة وزيادة الدعم المالي لتحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية.

وكمثال على آخر الأعمال الملموسة التي اتخذها بلدي تنفيذا لالتزاماته تجاه الشباب أكتفي بالإشارة إلى المبادرة التشريعية التي أُقرت في هذا العام والتي تهدف بصورة محددة إلى تشجيع الشباب على تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتيسير ذلك عليهم. ومن خلال هذا الإجراء تسعى الحكومة إلى الزج بأعداد أكبر من الشباب في القطاع الخاص، لا سيما أثناء هذه الأزمة الاقتصادية الصعبة، التي يتعين على المجتمع بأسره أن يضطلع بدور نشيط لتحقيق تعاف اقتصادي قوي مستدام.

وبالإضافة إلى ذلك أود أن أنوه بأن برنامج الأمم المتحدة لانتداب الشباب في رومانيا تشرف على تنسيقه هيئة متخصصة هي السلطة الوطنية للرياضة والشباب. وقد قبلنا بتحمل هذه المسؤولية بعد أن أخذنا في الحسبان أن الشباب يجب أن تتاح لهم فرصة التعرف عن كثب على الطريقة التي تتخذ بها القرارات على المستوى العالمي العالي. لذلك فإننا نشجع الدول الأعضاء على دعم هذا البرنامج باعتباره أداة أساسية لمشاركة الشباب في الحياة الديمقراطية.

إن اعتماد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، في هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، تحت شعار ”الحوار والتفاهم المتبادل“ (القرار ٣١٢/٦٥)، يمثل نجاحا يسمح لنا بالأمل بأن الغد سيكون أفضل من اليوم للشباب الذين نمثلهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد متالي بروتايس، وزير الشباب والرياضة والثقافة في رواندا، الذي سيتكلم أيضا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد بروتايس (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية رواندا وعن المجموعة الأفريقية وعن مؤتمر الوزراء المسؤولين عن شؤون الشباب في الاتحاد الأفريقي اسمحوا لي بأن أعرب عن خالص مواساتي لشعب النرويج بالفاجعة التي حلت بأمتهم وأسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح.

يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية، التي تعلن أيضا تأييدها للبيان الذي سيُدلى به باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

الحوار والتفاهم المتبادل كانا دائما القاعدة التي يرتكز عليها صون العلاقات الودية بين الأفراد ومختلف المجتمعات منذ الأزل. وفي هذه الأيام، ومع كل مرافق الاتصالات والمرافق التكنولوجية التي تطورت أثناء العقود الأخيرة، ازداد الحوار عن بعد بين الشباب زيادة كبيرة، مما جعل العالم أصغر ووسع في الوقت ذاته نطاق الفرص التي يتيحها. إلا أن ذلك الحوار لا يستفيد كل شباب العالم منه بسبب التحديات الكثيرة المتصلة بتنمية بلدانهم، بما في ذلك جزء كبير من القارة الأفريقية.

إن الزعماء الأفارقة، مدفوعين بالرغبة في تحليل مسألة كيفية إدماج الشباب في تنمية بلدانهم، ومع المساهمة التي تقدمها مجتمعاتهم المحلية المزدهرة، اتخذوا أثناء جمعيتهم قرارا يهدف إلى توفير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لشعوبهم، بما فيهم الشباب، الأمر الذي يسمح لهم بأن يعززوا الحوار والاتصال وأن يتشاطروا خبراتهم مع الشباب الآخرين في كل أنحاء العالم.

وتتصل تلك القرارات، من بين ما تتصل به، بتقوية البرامج الوطنية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية، وربط الهياكل الأساسية بواسطة خطوط الانترنت العريضة، وتطوير نقاط تبادل الانترنت الإقليمية وتحسين ربط القطاع الريفي بالانترنت استنادا إلى مبادئ حيادية التكنولوجيا وعدم التمييز والوصول المفتوح باستخدام برمجية ”بيدا“ (PIDA) ومن خلال التآزر مع قطاعي النقل والطاقة.

وقرر رؤساء الدول الأفريقية أيضا أن يطوروا البرامج والإجراءات اللازمة لاكتساب المعارف والمهارات الأساسية في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتعزيز القدرات، لا سيما لدى أجهزة تحديد المعايير الوطنية والإقليمية.

ويجري بذل جهود أخرى على مستوى القارة الأفريقية، مثل الجهود المبذولة لتحقيق حصول الجميع على التعليم، وتمكين الفتيات والشابات، وتوعية الشباب فيما يتصل بالحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وعلى المخدرات، وتسريح الشباب الذين شاركوا مباشرة في الصراع المسلح وتأهيلهم الاجتماعي – الاقتصادي.

لكن أحد التحديات الكبرى التي يواجهها الشباب في العالم، وبخاصة في القارة الأفريقية، هو أن يستقروا. فالذين يرجح أن يجدوا فرصة عمل كثيرا ما يصطدمون بالبطالة المقنعة وظروف عمل مهينة. وذلك يؤثر تأثيرا هائلا على صحتهم وإنتاجيتهم. ولذلك نوصي بوضع وتحليل إستراتيجية عالمية تنظم عمالة الشباب، حتى نعرف كيف نوحد جهودنا لتحقيق الاستفادة القصوى من الطرق الكفيلة بتوفير العمالة للشباب في ظل ظروف عمل لائقة.

وهـذه الجهـود يجـب ألا تكـون مقـصورة علـى الصعيدين الوطني والإقليمي. فإذا جرى التعامل مع مسألة مواجهة التحديات التي يواجهها كل الشباب على المستوى العالمي، فإن الجهود المشتركة للأمم ستتيح التغلب على عدد كبير من تلك التحديات. وسيسهم ذلك بشتى الطرق في تحقيق بعض مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، مثل حفظ السلام، والأهداف الإنمائية للألفية، المتضمنة أيضا في برنامج العمل العالمي للشباب.

لقد تغير العالم على الدوام، وحدثت التغيرات دائما على أيدي الجيل الجديد. وبناء على ذلك، يجب تأسيس منظمات الشباب لتوجيه مُثُلهم وتطلعاتهم ولكي تتوفر لهم إمكانية تبادل الآراء مع كبار السن في مجتمعاتهم، وبالتالي الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدانهم.

وبدافع الحرص على تعزيز الحوار، عقد رؤساء الدول الأفريقية اجتماعا كان موضوعه الرئيسي ”الإسراع في تمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة“ وأقروا ضرورة وجود وكالة مُنسقة أو رائدة من وكالات الأمم المتحدة لتيسير التصدي لمسائل الشباب لتكون مكرسة لبرامج تنمية الشباب في إطار الأمم المتحدة، ولتعمل على تنسيق وتعبئة الأموال لمبادرات تنمية الشباب في الدول الأعضاء. إننا نشعر، في أفريقيا، أن تنمية وتمكين الشباب لن يتحققا بشكل كامل إذا ما ظل تمثيلهم في جميع الأجهزة والهيئات يشكل تحديا.

وحينما يشارك الشباب، بكل تنوعهم، مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات من خلال القنوات المناسبة، سيسهمون في حفظ السلام في بلدانهم وفي العالم وسيفتحون الباب أمام الاستمرارية بدون حدوث صدامات في المجتمعات المحلية لكل من تلك البلدان.

ومن المهم أن تطبق القرارات التي نتخذها اليوم وأن يتم تقييمها في المستقبل، لأنها مهمة وتبعث الأمل لدى عدد لا يحصى من الشباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، نائبة وزير خارجية نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تعازينا وتضامننا مع شعب وحكومة النرويج، التي وقعت ضحية لهجوم إجرامي لقي أشد الإدانة من شعبنا وحكومتنا.

يعيش في نيكاراغوا ما يقرب من ٦ ملايين مواطن. ولا تزيد أعمار ٧٠ في المائة منهم على ٢٩ عاما. ويوفر ذلك فرصة كبيرة للتنمية في السنوات القادمة، بينما نستثمر في بناء القدرات والتنمية الاقتصادية، بدءا من التعليم والتدريب، أو في تجميع الخبرات في العمل والأعمال الحرة وعلى أساس دورة الحياة والمهنة الشخصية لأفراد القوة العاملة.

ويجدر التأكيد على أن أغلبية الوظائف – ٥٨ في المائة – يشغلها أفراد دون سن الثلاثين. ومع انتصار الثورة الساندينية الشعبية في عام ١٩٧٩، جرى التشديد على مشاركة الشباب في الحرب الثورية والانتصار فيها وفي حملة محو الأمية التي خفضت الأمية من نسبة ٦٠ في المائة إلى ١٢,٥ في المائة.

ومنذ عام ٢٠٠٧ – عام بداية المرحلة الثانية من الثورة – ظل شعب نيكاراغوا يعمل على كفالة حاضره ومستقبله الثوريين بإدماج الشباب في البرامج الاجتماعية التي تضعها الحكومة من أجل رفاه الشعب. وعليه، تولي خطة الحكومة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ الأولوية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل خلق الوظائف وجودة العمل، وبخاصة للشباب. ويمضي الشباب قدما في تمكين

وتدريب وتعليم أنفسهم لكي يحتلوا الصدارة التي يستحقونها في عدد لا يحصى من الأنشطة التي طوروها أو طُورت من أجلهم. ولم يعد الشباب مجرد متفرجين، بل أصبحوا أطرافا فاعلة.

لقد تولى شباب نيكاراغوا التزامهم بالمجتمع من خلال عمل الشباب على بناء الحاضر والمستقبل. إنهم يشاركون بشكل حاسم في كل برنامج من البرامج الرئيسية التي تدعمها الحكومة. وتتضمن تلك البرامج بناء المنازل وتشييد المدارس الريفية والمدنية والمرافق الرياضية، والأيام المخصصة للصحة ومحو الأمية، وألوية مكافحة الكوارث الطبيعية والتصحر، وتعزيز الهوية الثقافية، وحماية أُمنا الأرض ودعم حفظ الموارد الطبيعية. وباختصار، يتصدر شبابنا المشروع الكبير والخطة الشاملة لاستعادة حقوق شعب نيكاراغوا، بشبابه وأسره.

إننا نشهد في نيكاراغوا ثورة شبابية. فالشباب الآن هم رافعو الراية. وهم يتولون ريادة البرامج الاجتماعية ويدعمون أفقر السكان في البلد. إنهم يرون في وطننا أمنا الأرض وحريتنا وثورتنا. وتؤمن نيكاراغوا أن كل سنة هي سنة الشباب. وقد احتفلنا بها في هذا العام، وسنواصل القيام بذلك بمزيد من العمل من أجل ثورة نيكاراغوا وشعبها وبمزيد من الالتزام بهما.

إننا ما زلنا نواجه التحديات والعقبات التي نتصدى لها على سبيل الأولوية. ويجب أن نواصل تحسين نوعية العمالة والوظائف وخلق المزيد منها للشباب ورفع مستواها، مع التركيز على المرأة. كما يجب أن نواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى الشباب وخلق الإمكانيات وتهيئة الظروف لتيسير إدماجهم بوصفهم قطاعا اجتماعيا كاملا، مع التمتع الكامل بحقوقهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نيكول آميلين، النائبة في الجمعية الوطنية وعضو لجنة الشؤون الخارجية لفرنسا.

السيدة آميلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن فرنسا، أود بادئ ذي بدء، أن أشارك جميع المتكلمين في تقديم التعازي إلى النرويج عقب المأساة التي ألمت بالبلد.

وأود أن أشكر الأمم المتحدة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، الذين كثيرا ما يغيّبهم النسيان ويجب أن يعودوا إلى صدارة الحوار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفة وطنية.

لقد اعتبرت فرنسا دائما أن الشباب هم حجر الزاوية للتنمية. وأود التذكير بشكل خاص بمؤتمر القمة الفرنسي – الأفريقي لعام ٢٠٠٥، وبعنوانه المؤثر ”الشباب الأفارقة – حيويتهم وقدرتهم على الابتكار وتطلعاتهم“. ومكنت تلك المناسبة، للمرة الأولى، شبابا من خمس مناطق في أفريقيا من التعبير عن تطلعاتهم وتوقعاتهم.

إننا على اقتناع بأن مستقبل الشباب يقتضي أولا وقبل كل شيء التعليم الجيد للجميع. وفي فرنسا، تمثل ميزانية وزارة التعليم الوطني الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، وهي تشكل نسبة ٢١ في المائة من ميزانية عام ٢٠١٠. وفرنسا واحدة من البلدان التي تتصدر المانحين الدوليين للمساعدة الإنمائية للتعليم، وبلغ إجمالي قيمة المساعدة الرسمية ١,٥ بليون يورو في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب دعم التعليم الأساسي في البلدان النامية، تقدم فرنسا معونات لتوفير التعليم العالي. واستضافت فرنسا في هذا العام ٠٠٠ ٢٧٨

طالب أجنبي في جامعاتها، ويمثل هؤلاء ١٢ في المائة من مجموع الطلاب الجامعيين.

بيد أن التعليم، بوصفه ركنا أساسيا لتنمية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يرتبط باحتياجات العالم المهنية. ولهذا السبب تعمل فرنسا على إيجاد فرص التدريب والعمالة. وأود هنا أن أقدم مثالين، وهما مالي وكوت ديفوار، ويرد شرحهما في النص الخطي لبياني.

وفي الختام، أود توجيه اهتمام الجمعية العامة إلى حالة الشابات، وهي موضوع قريب إلى قلبي بشكل خاص، حيث أنني أتولى منصب نائب رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واليوم، تعيش ٦٠٠ مليون شابة في حالة ضعف بالغ في جميع أنحاء العالم. إنهن يواجهن الصعوبات في الحصول على التعليم، وفي الزواج والحمل المبكرين، وفي عدم المساواة الاجتماعية والمهنية. والطفل الذي يولد لأم تجيد القراءة والكتابة له فرصة أكبر بنسبة ٥٠ في المائة لأن يعيش بعد سن الخامسة. ولدى النساء اللاتي استفدن من التعليم فوق الابتدائي فرصة أكبر بخمسة أمثال من النساء الأميات للحصول على معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز. وتشكل النساء الثلثين تقريبا من الـ ٧٩٢ مليون فرد أمي في العالم. وفي عام ٢٠١٠، مثلت المرأة ٩ نساء فقط من مجموع ١٥١ رئيس دولة منتخب.

وتمثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أداة هامة بشكل خاص لمكافحة التمييز ضد المرأة. وتنفيذ التزامات الدول بذلك الإطار أمر أساسي قطعا. ويجب أن نعطي الأولوية للشباب، وعلى وجه الخصوص للشابات، بغية إيجاد عالم مستدام وتنمية مستدامة، أكثر عدلا وبدون فقر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد لونغيسا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع الهام بشأن الشباب. وتولي حكومتي أهمية بالغة لتلك الشريحة الهامة من مجتمعنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل رواندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، والبيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي (أنظر A/65/PV.111).

إننا نشيد بالأمم المتحدة لإعلان السنة الدولية للشباب، تحت شعار ”الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل“. فسيوفر ذلك فرصة هامة لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل فيما بين الشباب على الصعيد العالمي وسيشجع على مشاركة الشباب، بالإضافة إلى زيادة استثمار الحكومات والمجتمع الدولي في الشباب من خلال التصدي للتحديات التي تعيق تنميتهم.

وينبغي النظر إلى الشباب بوصفهم عوامل للتغيير والتنمية. وينبغي أن يكونوا في صدارة التصدي للتحديات المجتمعية الكبيرة مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن نظرة سريعة إلى الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية ستبين أنها متصلة مباشرة برفاه الأطفال والشباب. إذ تنص تلك الأهداف على ضرورة التصدي لتنمية الشباب وعمالتهم، وصحة الأم الشابة والتقليل من تعرض الشباب لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. ويدلل ذلك على أن تلك الأهداف في الكثير من النواحي تمثل أهدافا إنمائية للشباب.

وقد حان الوقت للدول الأعضاء أن تتجاوز الالتزام بالإجراءات الموجهة لإحراز النتائج. وينبغي لنا أن نوجه

طاقاتنا إلى تنمية الشباب لأن الشباب هم موارد اليوم وقادة الغد. وعلينا أن نتذكر أن مستقبل المجتمع يتوقف على الشباب. إن مطامحهم وأهدافهم وتطلعاتهم إلى السلام والأمن والتنمية غالبا ما تتوافق مع مطامح وأهداف وتطلعات المجتمع برمته. وتقدم التطورات التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدليل على أن الشباب ما فتئوا يؤدون دورا حيويا في إرساء الديمقراطية في بلداننا.

لقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا الوكالة الوطنية لتنمية الشباب في عام ٢٠٠٩ بغية التصدي للمسائل التي تؤثر على تنمية الشباب. ويدلل إنشاء الوكالة على الأهمية التي توليها جنوب أفريقيا لمسائل الشباب. وتعمل الوكالة على تعزيز التنسيق على نطاق مجالات عمل الحكومة.

وفي الشهر الماضي، احتفلت جنوب أفريقيا بيومها الوطني للشباب في ١٦ حزيران/يونيه، الذي يصادف أيضا الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لانتفاضة ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦. وما انفك ذلك اليوم يذكرنا بإسهامات الشباب في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري. ويجب أن نستمر في الاعتراف بالإسهامات التي يمكن أن يقدمها الشباب إلى أحيائهم ومجتمعاتهم على المستوى العالمي.

وعلى المستوى الإقليمي، صادقت جنوب أفريقيا على ميثاق الشباب الأفريقي. وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود مؤخرا – تحت شعار ”الإسراع في تنمية الشباب والتنمية المستدامة“ – اتفق القادة الأفارقة على أن التعاضد والتعاون الدوليين يمثلان عنصرين أساسيين في تمويل أولويات تنمية الشباب. وتم توجيه نداء إلى الشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل مواءمة البرامج المتصلة بتنمية الشباب مع خطة عمل عقد الشباب (٢٠٠٩-٢٠١٨).

وتدعم جنوب أفريقيا، كذلك، الاقتراح المتفق عليه على المستوى دون الإقليمي بشأن إنشاء وكالة تابعة للأمم المتحدة للمبادرة بوضع أولويات تنمية الشباب في الدول الأعضاء وتمويلها وتعزيزها. وقد وُجه ذلك النداء في ضوء الحاجة إلى تجميع موارد تنمية الشباب لكفالة تحقيق أثر أكبر.

فلنعمل بشكل جماعي، بوصفنا دولا أعضاء، لتجنب بناء جزيرة للنجاح وسط محيط من الفقر. وينبغي ألا تقاس أنشطتنا بشأن تنمية الشباب بمدى نجاح فرادى البلدان فحسب، بل أيضا بمدى تنفيذنا للالتزامات الدولية بدعم تنمية الشباب في بلد كلٍ منا.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من نداء وجهه الرئيس الراحل أوليفر ريغينالد تامبو، حيث قال ”إن دولة لا ترعى شبابها لا مستقبل لها ولا تستحق أن يكون لها مستقبل“. وفي هذا الصدد، ينبغي لكلامنا أن يترجم إلى إجراءات ملموسة ويمكن قياسها وإلى استثمار في البرامج الموجهة صوب تنمية الشباب.

كما أننا نشعر بالسعادة الغامرة لأن الأمم المتحدة أعلنت يوم ١٨ تموز/يوليه بوصفه يوم نيلسون مانديلا، حيث علينا أن نسعى جميعا، في ذلك اليوم، للعمل لمدة ٦٧ دقيقة لخدمة مجتمعاتنا المحلية في كل أرجاء العالم. وقد احتفلنا بذلك اليوم العظيم في جنوب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فلاديمير تشيشانسكي، رئيس لجنة بيلاروس الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والسفير المتجول في وزارة الخارجية لبيلاروس.

السيد تشيشانسكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن خالص تعازي بلدي وتعاطفه مع أسر وأصدقاء الضحايا الذي سقطوا ضحايا للهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الجمعة الماضي في النرويج.

ينصح القول المأثور في بيلاروس ”إن حافظت على كرامتك في شبابك ستتجنب المتاعب“. وتهدف سياسة الشباب لحكومة بيلاروس إلى تربية الشباب على الإحساس بالمسؤولية عن مستقبلهم ومستقبل مجتمعهم برمته. وقد أُقرت تلك السياسة بقانون خاص اعتمد في عام ٢٠٠٩ وينص على حماية وتعزيز حقوق الشباب ومصالحهم المشروعة، وتهيئة الظروف المؤاتية لمشاركتهم بحرية وفعالية في تنمية المجتمع، وتقديم الدعم الاجتماعي والمادي والقانوني، وغير ذلك من أشكال الدعم، للشباب، وتمكينهم من اتخاذ القرارات بشأن المسائل المتصلة بمستقبلهم. وتولي سياسة الحكومة بشأن الشباب أهمية خاصة للتعاون الدولي. وهو أحد الأسباب لأن بيلاروس تدعو باستمرار إلى دعم الشباب وتنمية إمكانياتهم في إطار الأمم المتحدة.

إننا نشيد بالمشاركة النشطة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في تنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالشباب، ولا سيما إنشاء شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للنهوض بالشباب في عام ٢٠١٠، التي تهدف إلى تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. وتدلل النتائج التي تحققت على فعالية الشبكة، التي نسقت عملها إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خلال العام المنصرم.

ولكن بالإضافة إلى التفاعل فيما بين كيانات الأمم المتحدة، من الضروري تطوير شراكة عالمية بشأن مسائل الشباب، بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ولا يمكن تحقيق التنفيذ الكامل لسياسات الشباب على المستويين الوطني والدولي إلا من خلال تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة وتنسيقها.

ويرحب بلدنا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في الوقت المناسب، الذي ينبغي له استكشاف المسائل المدرجة حاليا في جدول الأعمال العالمي للشباب. إننا نرى أن الوقت قد حان لاستعراض برنامج العمل العالمي للشباب، بينما تشرف السنة الدولية للشباب على نهايتها. إننا بحاجة إلى تحديث برنامج العمل العالمي من خلال إضافة مسائل مثل الهجرة والأزمة المالية والاقتصادية والاتجار بالبشر. ويمكن أن تكون إحدى النتائج التي سيسفر عنها هذا الاجتماع تقديم توصية إلى الجمعية العامة بإقامة شراكة عالمية جديدة من أجل الشباب. وفي مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في عام ٢٠١٠، اقترحت بيلاروس إقامة شراكة عالمية تحت عنوان ”مساعدة الأجيال القادمة على الازدهار“، تركز على الاستثمار في القيادة العالمية القادمة من خلال تقديم الدعم للشباب الموهوبين.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أيضا التصدي للتدهور الاجتماعي للشباب، وعلى وجه الخصوص للعوامل التي تؤدي إلى تبعات سلبية للشباب، حتى في البلدان المتقدمة النمو إلى حد كبير. إننا ندعو إلى عقد مناقشة مواضيعية تفاعلية في الجمعية العامة في المستقبل القريب بغية الاستمرار في المناقشات ووضع أطر جديدة للتعاون الدولي بشأن مسائل الشباب.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لاعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب بتوافق الآراء (القرار ٣١٢/٦٥). لقد أدت جمهورية بيلاروس دورا نشطا في المفاوضات بشأن القرار وهي على استعداد لتنفيذ أحكام تلك الوثيقة الاستراتيجية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد رونان فارو، المستشار الخاص لوزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية المعني بمسائل الشباب العالمية.

السيد فارو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن عظيم امتناني لوجودي هنا اليوم لأكون جزءا من هذه المحادثة، بينما نواجه ما نعتبره تحديا مشتركا كبيرا وفرصة مشتركة عظيمة في الوقت ذاته.

إننا ندرك اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن الشباب في صميم أحداث العالم المتغير. وأكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم هم دون سن الثلاثين عاما. وهذا المكون السكاني، الذي يزداد تمكينه من خلال التكنولوجيات الحديثة التي ناقشناها في هذا الاجتماع، يصبح بشكل متزايد محركا ممكنا للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العظيمة. ولكن من الصحيح أيضا أننا جميعا نعترف بأن ذلك المكون السكاني يمكن أن يشكل أحد التهديدات الكبرى للاستقرار والأمن الوطنيين والدوليين. إن ٨٦ في المائة من جميع الدول التي تشهد اندلاع صراعات اجتماعية جديدة، توجد فيها أكثرية كبيرة من السكان الذين أعمارهم دون الثلاثين عاما.

وجلي، أن حقائق الواقع تلك لا تخفى على البلدان الممثلة في هذه القاعة. وقد أُجرَيت محادثات هامة على مدى الأيام القليلة الماضية مع العديد من الأشخاص الموجودين هنا، وقد قطعت بلدان كثيرة أشواطا كبيرة للغاية في اجتذاب أفضل وأذكى الشباب في العالم إلى أسواق العمالة والجامعات فيها.

وللأسف، فإن حقائق الواقع ذاتها لا تخفى أيضا على خصومنا المشتركين. فمنظمات التطرف والجريمة لديها أيضا استراتيجيات متصلة بالشباب، وتوفر لهم التمكين، والإحساس بالانتماء، وبالمشاركة السياسية. وكثيرا ما يكون الأولاد والشباب أهدافا رئيسية للتجنيد من جانب المتطرفين، مما يؤجج الاضطرابات في العالم. وغالبا ما تكون الفتيات والشباب أكثر الضحايا تعرضا للحرمان والاضطهاد وموارد غير مستخدمة في السعي إلى النمو الاقتصادي. إن جميع الشباب، كما شهدنا في الحوادث المأساوية خلال الأيام القليلة الماضية، يمكن استهدافهم، بينما هم يعبرون عن حقوقهم السياسية. إننا نقف متضامنين مع النرويج في هذا اليوم.

وقد قال الرئيس أوباما في خطابه الأساسي في القاهرة، في عام ٢٠٠٩:

”وأريد أن أقول للشباب من جميع الأديان وفي جميع البلدان – إنكم أنتم الذين تملكون، أكثر من أي شخص آخر، القدرة على إعادة تشكيل هذا العالم“.

ولكن من يعطيهم الأدوات لإعادة تشكيل ذلك العالم سيؤثر إلى حد كبير على الأمن في كل أنحاء العالم وعلى ازدهار جميع دولنا. إن الكرة في ملعبنا. ولا يمكننا الانتظار.

وقد أصبحت مشاركة الشباب أولوية في الكثير من سفارات الولايات المتحدة. وبلورنا نُهج فعالة للتفاعل مع الشباب، من برامج التبادل إلى التدريب على الديمقراطية والصحة وبرامج سبل كسب العيش. وسعينا إلى إسماع صوت الشباب على المسرح العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ترأست السفيرة سوزان رايس جلسة لمجلس الأمن، حيث وضع الشباب بأنفسهم جدول الأعمال – وكانت تلك المرة الأولى التي أتيحت فيها الفرصة للشباب لكي يؤثروا على مسار الهيئة ذات التأثير الأكبر على السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، سلمنا بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تقوم بالمزيد من العمل. وتعين علينا أن نُحدث تغيرات مؤسسية مهمة على أعلى المستويات. وفي العام الماضي، شرعت الوزيرة كلينتون في استعراض شامل لسياسة وبرامج أمريكا الدولية للشباب. واستهدف ذلك الاستعراض تغيير قدرتنا على تمكين الجيل القادم من القادة. وكانت نتيجته

التعهد بتمكين الشباب بوصفهم أطرافا فاعلة إيجابية اقتصاديا واجتماعيا من خلال برامجنا، والعمل جنبا إلى جنب مع بلدان كتلك الممثلة في هذه القاعة لتهيئة بيئات تمكين للشباب ضمن جميع حدودنا، واستكشاف سبل جديدة لمخاطبة الشباب، وربما الأهم من ذلك للاستماع إليهم.

إننا بصدد إنشاء مكتب للمسائل العالمية للشباب في وزارة الخارجية من أجل الإشراف على ذلك الجهد التاريخي. ويشرفني أن أقود تلك المبادرة بصفتي المستشار الخاص لوزيرة الخارجية المعني بالمسائل العالمية للشباب. وتركز الولايات المتحدة على التمكين الاقتصادي من خلال وضع البرامج في مختلف أنحاء العالم، التي توفر التعليم وفرص العمل، ورعاية مبادرات الأعمال الحرة للشباب، مثل برنامج عمل الشباب، الذي درب وشغّل آلاف الشباب في أمريكا اللاتينية.

إننا نطلق المبادرات التي تشجع على المشاركة المدنية، وتوفر فرصا للقيادة المحلية وتطور الروابط بين الشباب وحكوماتهم. وأحد الأمثلة الهامة هو مشروع مجالس الطلاب في اليمن، الذي أنشأ مجالس الشباب في المئات من المدارس في كل أنحاء البلد، وعرّف الناس في تلك الفئة العمرية على المشاركة في المجتمع وأسس الديمقراطية. إننا نحض الشباب على المشاركة في تنفيذ تلك البرامج أيضا، التي حققت نجاحا، مثل برنامج: نعم، الشباب يستطيعون، في كينيا، والمكون الرئيسي فيه هو صندوق الابتكار الاجتماعي الذي يقوده ويديره الشباب بطريقة ابتكارية.

وفي موازاة تلك البرامج حول العالم، هناك تركيز جديد على مسائل الشباب في مناقشاتنا مع المجتمع الدولي. وتبدأ تلك المحادثة هنا والآن. وترحب الولايات المتحدة بأنشطة المتابعة وستستمر في رعايتها لكفالة عدم انتهائها هذا الصيف.

إنني أنظر إلى هذه القاعة بإحساس من الحماس، لأنني أرى فيها مجموعة من الدول التي تدرك هذه اللحظة الفاصلة وهي على استعداد لريادة الاستجابة لها. ونيجيريا واحدة من تلك المجموعة. فقد استضافت مؤخرا الجمعية الأولى للشباب الحضري الأفريقي، التي جمعت الشباب من جميع أجزاء أفريقيا لإرشاد قادتهم بشأن التنمية الحضرية. وبالمثل، أكملت البرازيل حوارا للشباب استمر لفترة ١٨ شهرا لاستطلاع آراء الشباب البرازيلي بشأن الديمقراطية ودورهم في المجتمع. كما أشيد بالنمسا وبنن على عملهما كميسرين مشاركين لذلك الحدث.

إننا في لحظة نعطي الأولوية فيها للاستماع إلى صوت الشباب وللاستجابة لندائهم من أجل العمل. إنه النداء من أجل توفير الحصول على كسب العيش والعمالة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وللأقليات، والتصدي لانتهاك حقوق الإنسان الذي غالبا ما يؤدي إلى الفقر وتشديد وطأته. وكما قلت، يمثل ذلك النداء تحديا وفرصة، ولا يمكننا أن نتأخر في التصدي له. إن شباب دولنا، بينما نتكلم الآن، يقومون بتحويل أمننا وازدهارنا. وليس الشباب هم المستقبل فحسب، بل كما أشار البعض، هم الحاضر أيضا. ونستطيع أن نعمل معهم من أجل حاضر أفضل.

إنني أتطلع إلى هذا الاجتماع بوصفه مجرد واحد من الحوافز الكثيرة في عملية طويلة ومثمرة من التكاتف معا ومع الشباب في كل أنحاء العالم من أجل تحقيق ذلك على وجه التحديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لورا بريزا، المديرة الوطنية للشباب في وزارة التنمية الاجتماعية في الأرجنتين، التي ستتحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيدة بريزا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، باعتباره الحدث الأبرز في السنة الدولية للشباب. جاء قرار عقد هذا الحدث بمبادرة من مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبالمشاركة البناءة من جميع الدول الأعضاء. لقد وافقنا على عقد هذا الاجتماع الهام وإصدار الوثيقة الختامية الموضوعية (القرار ٦٥/٣١٢)، التي ستسهم بلا شك في تنمية الشباب.

يتيح الشعار الأساسي للاجتماع الرفيع المستوى ''الشباب: الحوار والتفاهم'' الفرصة لنا جميعا – الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين – لتبادل وجهات النظر حول التحديات المتعلقة بالشباب، ومناقشة أفضل السبل للتصدي لها، والالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة. وينبغي أن يحفزنا الشعار الرئيسي للحوار والتفاهم على بذل كل الجهود في هذا الصدد.

تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لدعم الشباب في تطوير قدراتهم والتصدي للعقبات التي يواجهونها. في هذا الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية عن كفالة تنمية الشباب على عاتق الدول، التي ينبغي أن تضع سياسات وخطط عمل شاملة تركز على مصالح الشباب الرئيسية. وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين المجتمع الدولي على أن يدعم الدول الأعضاء، من خلال تعزيز التعاون الدولي والوفاء بكل التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية، في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والاندماج الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أهمية برنامج العمل العالمي للشباب بصفته إطاراً للسياسات المعنية بالشباب، مع الاعتراف بالضرورة الملحة لمواصلة تطوير هذا البرنامج من أجل التصدي الكامل لجميع التحديات التي تؤثر على الشباب حاليا. تعترف مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا بأن المشاكل التي يواجهها الشباب اليوم يجب التعامل معها في سياق أوسع من العمل المنسق على أساس نهج شامل، والتصدي مباشرة للقضايا التي تشمل طائفة واسعة من الجوانب المتعددة الأبعاد. يتطلب طابع المشاكل التي يعاني منها الشباب اليوم إجراءات تكميلية مثل توفير أفضل تعليم ممكن، وإتاحة الوصول إلى فرص العمل، وتوفير إمدادات غذائية وتغذية كافية، وخلق بيئة مادية واجتماعية صحية، وضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمشاركة في عمليات صنع القرار.

علاوة على ذلك، تعتقد المجموعة اعتقادا راسخا أنّ بسد الثغرات في كل مواطِن عدم المساواة – الإقليمية الاجتماعية والعرقية والجنسانية – سوف نسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بطالة الشباب مثال واضح على التحدي الذي يؤثر على الشباب ويتطلب أفكارا جديدة وجهودا متجددة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. لقد أصبحت البطالة مشكلة عالمية تؤثر على الشباب في جميع أنحاء العالم. لذا تحث مجموعة الـ ٧٧ والصين جميع الدول الأعضاء إلى النظر في بذل جهود لوضع استراتيجية عالمية لمعالجة هذه المشكلة بفعالية.

وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة إلى كفالة أن يتمتع جميع مواطنينا، بمن فيهم شبابنا، بأعلى المستويات الممكنة من الصحة، وستواصل العمل لتحقيق هذا الهدف. وتدرك المجموعة أيضا أهمية حماية الشباب من العنف والجريمة، ووقايتهم من التورط في النشاط الإجرامي، مثل النشاط المتعلق بالمخدرات، والتصدي لذلك. ولا تزال هذه

المسائل على جدول أعمالنا ونحن نسعى جاهدين لتهيئة بيئات صحية للأجيال الشابة.

وتحث مجموعة الـ ٧٧ والصين الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات متضافرة، وفقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات أمام الإعمال الكامل لحقوق الشباب الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، من أجل تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تدين المجموعة تجنيد الشباب واستخدامهم في الصراعات المسلحة، في انتهاك للقانون الدولي ذي الصلة؛ وتأسف لآثاره السلبية على الشباب المعنيين؛ وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تتخذ، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، تدابير ملموسة، وأن تستمر في دعم البرامج الرامية إلى ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الفعال للشباب المسرحين وتأهيلهم.

وتظل مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بالعمل من أجل تحسين حياة الشباب في جميع بلداننا لمساعدتهم على أن يحققوا كامل إمكاناتهم وأن يقدموا مساهمات قيمة وإيجابية لتنمية مجتمعاتنا.

واسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية. تقوم حكومة الأرجنتين بتوسيع سياساتها العامة الرامية إلى تمكين الشباب من المشاركة في المجتمع بمختلف الطرق. ونؤكد على أهمية الشباب في بناء مستقبل البلد مع تحقيق مستويات أعلى من العدالة والمساواة، وتعزيز النظام الديمقراطي، وشمولهم في عمليات صنع القرار، لا سيما في المؤسسات الحكومية.

سيظل هذا الجيل يحمل راية حقوق الإنسان كشرط أساسي للحياة، وسيظل يمضي قدماً في مناقشة استرداد الحقوق السيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. إن الجيل الذي يشارك ضروري لبناء أرجنتين أكثر شمولاً وتضامناً، كما قالت رئيستنا، كريستينا فرنانديز كيرشنر. بالالتزام والعاطفة والاقتناع، سيواصل شباب الأرجنتين بناء مجتمع أكثر مساواة في سياق السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ونحن فخورون بكلمات رئيسنا السابق، نيستور كيرشنر، عندما قال إذا سار الشباب إلى الأمام، أصبح التغيير أمراً حتمياً.

في الختام، نذكّر الناس بالذكرى التاسعة والخمسين لوفاة امرأة عظيمة، هي المناضلة التي لم تكل من أجل الحقوق الاجتماعية، ايفا دوارتي بيرون إيفيتا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيرهين غبري – كرستوس، وزير الدولة للخارجية في إثيوبيا.

السيد غبري – كرستوس (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا ومؤاساتنا لحكومة النرويج وشعبها في فقدهما الجلل نتيجة العمل الإرهابي الشنيع الذي ارتُكب ضدهما يوم الجمعة الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة بالنيابة عن وفدي إلى رئيس الجمعية العامة لتنظيمه الناجح لهذا الاجتماع الرفيع المستوى.

ما كان لهذا الاجتماع أن يكون أفضل توقيتاً. فقد خلقت الحالة الاقتصادية العالمية الحالية ظروفاً بالغة الهشاشة للشباب. وبدون أمل في المستقبل، لا يمكن أن نتوقع من الشباب أن يسهموا في مجتمعاتنا، وسوف يكون من المستحيل كفالة السلام والاستقرار إن استمروا في العيش بدون أمل.

أفريقيا هي القارة الأكثر تخلفاً من حيث النمو، وتؤوي ثاني أكبر نسبة من السكان الشباب في العالم، بعد قارة آسيا. ولا يحصل الشباب الأفريقي إلا بشكل محدود على الوظائف اللائقة والدخل المستدام. في الواقع، أظهرت أفريقيا تقدما واعدا في النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي.

لكن بسبب الأثر السلبي للحالة الاقتصادية العالمية على هذا التقدم على مدى العامين الماضيين، وحقيقة أن النمو لم يكن شاملاً، فإن ما تحقق من تقدم لم يكن كافياً لتعزيز آمال الشباب.

لن تكون كفالة الرفاه الاقتصادي لشبابنا واندماجهم الاجتماعي كافية للتصدي لاحتياجاتهم بالكامل. فمشاركتهم النشطة في مجال الإصلاحات السياسية الحيوية وعملية تحقيق الديمقراطية أمر بالغ الأهمية أيضا. ينبغي أن يحصلوا على فضاء سياسي يتيح لهم متابعة وجهات نظرهم السياسية ومصالحهم المحددة، ويجب أن يتيقنوا من أن مشاركتهم في التصدي للتحديات الاجتماعية ستسهم في صياغة السياسات وتنفيذها.

من المهم جدا أن نؤكد على أن اتخاذ مجموعة منفصلة من التدابير لا يمكن أن يعالج مشاكل الشباب إن لم تعالِج تلك التدابير، أولا وقبل كل شيء، التحديات الأساسية لمجتمعاتنا. علاوة على ذلك، لا بد من التأكيد على أن الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني فحسب لن تسفر عن النتائج المرجوة ما لم تُستكمل بالتعاون الدولي.

في ضوء هذه الحقيقة البديهة، يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، في حينها من أجل التغلب على التحديات الإنمائية في البلدان النامية. لذا فإن وفدي يعتقد أن ما هو مطلوب الآن ليس استراتيجيات جديدة بل الالتزام السياسي اللازم للوفاء بوعودنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فاني إرمينيه، رئيسة لجنة التعليم في موناكو.

السيدة إرمينيه (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة لشعب النرويج وحكومته في أعقاب المأساة التي حلت بهما. وأود أيضا أن أشكر الجمعية العامة وحكومة إمارة موناكو على إتاحة هذه الفرصة الفريدة لي للتكلم أمام الجمعية اليوم، وللحوار مع الشباب القادمين من جميع مناطق العالم.

تمثل الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الجمعية العامة (القرار ٦٥/٣١٢) خطوة حاسمة نحو التوصل إلى فهم أفضل من جانب كل دولة من الدول الأعضاء للدور الأساسي الذي ينبغي أن يضطلع به الشباب في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والدولي.

كتب جورج برنانوس قائلاً:

> ”إن حرارة دماء الشباب هي التي تحافظ على استقرار درجة الحرارة في العالم. وعندما يصاب الشباب بالبرود، يشعر باقي العالم بالقشعريرة“.

إن توق الشباب المحموم إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة هو الذي مهد الطريق لنظم جديدة. وبالتأكيد لم يكن الربيع العربي ممكناً بدون الشباب، الذي كان دوره الأساسي موضع إشادة وتأكيد على نطاق واسع.

تعكس هذه الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الإرادة القوية للشباب في المشاركة بنشاط على جميع مستويات صنع القرار لإرساء دوره في التحول نحو مجتمع عصري وديمقراطي. علاوة على ذلك، للشباب أيضا دور أساسي ليضطلعوا به في المنظمات الدولية بحيث تعكس القرارات المتخذة وجهة نظرهم، لا سيما في إطار بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وما تدعو إليه من بذل جهود مشتركة يجب أن تتضمن مشاركة الشباب.

يعمل بلدي، شأنه شأن غيره من البلدان، من أجل الحد من أوجه التباين والتفاوت بين الشباب في جميع أنحاء العالم، وذلك عن طريق المساعدات الإنمائية الرسمية. يدعم تعاون موناكو الجهود الرامية إلى تمكين الجميع من الوصول إلى التعليم، بدون تمييز، من خلال تمويل المراكز الثقافية أو

البرامج التعليمية للشباب الفقراء الذين يعيشون في الأحياء المهمشة أو أطفال اللاجئين.

علاوة على ذلك، وضعت الإمارة شراكات لتبادل الطلاب تهيئ الفرص للشباب في البلدان النامية للمشاركة في برامج التدريب في المؤسسات في موناكو، تعزيزاً لنقل المعرفة وتبادلها، ولجمع الشباب من مختلف الثقافات معاً.

ينبغي النظر إلى شواغل الرعاية الصحية وسوء التغذية باعتبارها عنصرا أساسيا لرفاه الأجيال والمجتمعات القادمة. ومن غير المقبول على الإطلاق أن يظل الأطفال والشباب يموتون يومياً من الجوع والأمراض التي يمكن علاجها بسبب نقص فرص الحصول على الرعاية أو العلاج. هذا أحد الأسباب التي حدت بموناكو إلى التعاون في الجهود الرامية إلى وضع أولويات جهود التدخل في القطاع الصحي.

أخيرا، أود التأكيد على أنه ينبغي عدم اختزال حقوق الأطفال والشباب. فالشباب والأطفال، بحكم وضعهم، هم من بين الفئات الأضعف من السكان، وغالبا ما يكونون ضحايا صامتين لعنف خطير. في ذلك السياق، يتعين على الدول أن تحترم التزاماتها التي تعهدت بها في المنظمات الإقليمية والدولية. ستستضيف إمارة موناكو، في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمرا بعنوان ”بناء أوروبا من أجل الأطفال ومعهم“، تحت رعاية مجلس أوروبا، وستتركز المناقشات مع الأطفال المشاركين في المقام الأول على تحديد استراتيجية أوروبية جديدة لحقوق الطفل.

إن شبابنا لا يعمينا عن رؤية الحقائق المروعة والقاسية والظالمة في العالم الذي نعيش فيه. فنحن جيل الإنترنت. وبفضل الشبكات الاجتماعية، والمدونات، والمجتمعات الافتراضية، أصبحنا واعين بأحوال الظلم واليأس والانحطاط التي تواجه أعضاء جيلنا ممن يعيشون في بعض الأحيان بعيدين عنا وعن شواغلنا اليومية. فلنسلِّم بهذا الترابط الأيدي، ولنُقِمْ حواراً بين الثقافات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيير موديه، رئيس اللجنة الاتحادية للشباب في سويسرا.

السيد موديه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تنضم سويسرا إلى المتكلمين العديدين في الإعراب عن عميق تعازيها للشعب النرويجي في أعقاب المأساة الأخيرة.

تعتقد سويسرا أن المشاركة الفعالة للشباب تكفل اندماجهم الاجتماعي وتكفل مستقبلاً مستداماً للمجتمع. لقد أنشأت سويسرا آليات تشاركية عديدة، مثل برلمانات الشباب، وتشجِّع على القيام بمبادرات مماثلة.

ويعتبر المجلس الوطني السويسري للشباب، المؤسس عام ١٩٣٣، أقدم هيئة وطنية من نوعها في أوروبا. وقد ظلت سويسرا تشارك منذ ٢٠٠٣ في برنامج الأمم المتحدة لوفود الشباب. ومن شأن إشراك الشباب في العمليات القائمة على المشاركة، وإعدادهم لتحمل المسؤولية، وتعريفهم بالمؤسسات والعمليات الديمقراطية أن يساعد أيضا على الحد من عدم اهتمامهم بالسياسة، خاصةً في البلدان المتقدمة، حيث بلغ عدم اهتمام الشباب بالسياسة مستويات قياسية. يجب على كل بلد أن يشجع التدريب في مجال الشباب وحقوق الإنسان.

كما يتطلب الاندماج الاجتماعي المستدام للشباب التدريب الجيد وبذل الجهود للحد من البطالة والعمالة المؤقتة. ويمكن أن يؤدي توفر الفرص للشباب إلى توترات اجتماعية وإلى نشوب الصراعات. ويعتبر العمل الكريم ذو الأجر الجيد، وحالة الاستقرار والأمن شرطان أساسيان لإعالة أسرة وبناء حياة. وتتطلب خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية الاستثمار في الشباب، المعرضين بوجه خاص للكثير من المشاكل.

يمثل التعليم والتدريب والابتكار ركائز تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي للسياسات أن تكافح البطالة وأن تدعم التوظيف والتدريب المناسب تحقيقاً لهدف التعلم مدى الحياة وفي جميع مجالات الحياة.

لقد اتخذت سويسرا من التدابير ما يكفل فرص العمل للشباب الذين أنهوا تدريبهم، ويوفر التدريب للعاطلين عن العمل. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة رائعة لتعزيز مشاركة الشباب وإدماجهم في المجتمع من خلال خلق الروابط والجسور، ومن خلال الإسهام في التعلّم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف خلق مجتمع مفتوح للجميع تتوفر فيه فرص التعليم والتدريب. إنها تضع الشباب في صدارة العمل من أجل التغيير الديمقراطي والتقدم.

تشدد سويسرا على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجع توفير وإتاحة الوصول إلى المعلومات وتيسيره، ولا سيما بالنسبة للشباب المحرومين، خصوصا في البلدان النامية، مع اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الوقاية من المخاطر ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أطلق بلدنا، بالتعاون مع القطاع الخاص، برنامجا وطنيا يرمي إلى حماية الأطفال والشباب في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

يكتسي التعاون من جانب مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ومشاركة الشباب أهمية على الصعد المحلية والوطنية والدولية إن أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، التي لا تزال عوامل أساسية في توجيه جهودنا.

وفي وقت الأزمات، السياسات المتعلقة بالشباب معرضة للخطر. ويجب ألا نقلل من أهميتها. وينبغي تخصيص الموارد الكافية إلى الشباب وتنفيذ تقييمات التقدم الدورية. والوثيقة الختامية هي عملية المنحى، وينبغي ترجمة بيانات اليوم إلى إجراءات الغد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسيدة سيفيرين ماسيدو، الأمينة الوطنية لشؤون الشباب في برازيل.

السيدة ماسيدو (البرازيل) (تكلمت بالبرتغالية وقدم الوفد النص بالإنكليزية): أود في البداية أن أنوه بحضور السفيرة ماريا لويزا فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة وحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، باباتوندي أوسوتيميهين. وأود أيضا أن أقدم التعازي إلى الشباب هنا وإلى مَن يتابعون عن بعد هذا الاجتماع الهام.

ويسرنا جدا أن نشارك في هذا الاجتماع. وتعتقد البرازيل، التي تشهد الآن اتجاهات نمو إيجابية، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ترتبط بالسياسات العامة المتعلقة بالشباب ارتباطا وثيقا.

وفي هذا السياق، الإقرار بتنوع الشباب أمر غير قابل للتفاوض. فنحن شباب من المدينة والريف، – وهو ما أدعوه الوطن، ونحن شباب سود وهنود وبيض وآسيويين، نحن الشابات والشبان، نحن المثليون والمثليات ومشتهو الجنسين ومغايرو الهوية الجنسية، نحن شباب معوقين وغير معوقين، نحن شباب من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقل التفاوت كل عام، نحن شباب ننتمي إلى خلفيات ثقافية وخبرات مختلفة. نحن شباب نختبر أكبر تنوع للتناغم والألوان والإبداع. نحن شباب نعزز المواطنة على أراضينا، نحن شباب متصلون بالعالم من خلال الشبكات الاجتماعية. نحن الجيل الأول من القرن الحادي والعشرين ولكن، قبل كل شيء، نحن شباب نعيش في سلام ونبني بلدا يتطور بشكل ديمقراطي.

وفي البرازيل، البلد الذي يبلغ عدد سكانه نحو ١٩٠ مليون نسمة، ٥٠ مليون منا، نحن الشباب، تتراوح أعمارنا بين ١٥ و ٢٩ سنة. ويمكن لهذه الفوائد الديمغرافية أن تزيد

الإنتاج والدخل الفردي والمدخرات والاستثمارات وأن تعزز حماية الشبكة الاجتماعية، مما يوسع نطاق الإنتاج وحماية الحقوق.

وفي عهد الرئيسة ديلما روسيف، وهي أول سيدة تتبوأ أعلى منصب في الهيئة التنفيذية، اضطلعت البرازيل بمهمة تعزيز حصيلة جهود الرئيس السابق لولا فيما يتعلق بالنمو وتوزيع الدخل. ومحور اهتمامنا ينصب الآن على القضاء على الفقر. ونعتقد أن البلد الغني هو البلد الذي لا يوجد فيه فقر، وتحقيقا لهذا الهدف، من الضروري الاستثمار في الشباب.

وقد أثبتت السنة الدولية للشباب أن الشباب يستحقون أولوية عليا في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. وتوشك السنة على الانتهاء، ولكننا نعلم أن التحديات ستستمر. وينبغي لجدول الأعمال الدولي إدماج الشباب في السياسات الخاصة والمجالات الشاملة. وفي هذا الصدد، تسعى البرازيل لتقديم إسهاماتها من خلال مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب.

وأخيرا، نؤكد من جديد أهمية رؤية الشباب كأفراد يتمتعون بالحقوق ورؤيتهم كعناصر استراتيجية في استمرار التنمية والتعاون. ومن الضروري الاستثمار في تشجيع العمل اللائق والتعليم على جميع المستويات ومنع العنف. وينبغي لنا أيضا إحراز التقدم فيما يتعلق بضمان غيرها من الحقوق، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية وحرية التنقل والعمل الإيجابي والحق في العُطَل والثقافة والملكية والحياة الكريمة والتنوع والأمن.

نحن نريد بناء عالم أفضل وأكثر مساواة من أجل الجميع، ونعمل على ذلك. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري الاستثمار في الشباب، ولا سيما في البلدان النامية. ولن يصبح هذا العالم عالما أفضل وأكثر مساواة إلا عندما نكون على يقين أن عملية الانتقال من جيل إلى جيل قائمة على تمكين الشباب وعندما يتمتع الشباب بالاستقلال الذاتي لتحديد مصيرهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيدة ليلي عطا الله، عضو المجلس التنفيذي للمجلس القومي للشباب في مصر.

السيدة عطا الله (مصر): السيد الرئيس، أستهل بياني بالإعراب عن خالص التعازي وعميق الأسى لحكومة وشعب النرويج ولأسر الشباب الذين راحوا ضحية العمل الإرهابي الأثيم الذي شهته النرويج منذ أيام. إن مصر حكومة وشعبا تعرب عن تضامنها الكامل مع الشعب النرويجي في مواجهة الإرهاب.

ينعقد الاجتماع الرفيع المستوى للشباب في تتويج مشرف للاحتفال بالسنة الدولية للشباب، وفي توقيت غاية في الأهمية على ضوء ما يشهده عام ٢٠١١ من ثورات شبابية خاصة بالمنطقة العربية. فقد ألهم الشباب العربي رياح الديمقراطية في المنطقة، وأضحوا عنصرا رئيسيا خلال مرحلة ”الربيع العربي“، وبات دورهم محوريا بدولهم ومجتمعاتهم على كافة المستويات. كما سلطوا الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة جذور التحديات التي تعوق تحقيق التنمية الشاملة لهم في جميع أنحاء العالم.

فغالبية شباب العالم يعيشون في البلدان النامية، أكثر البلدان تأثرا بتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وبالعديد من التحديات الأخرى التي تعيق حصول هؤلاء الشباب على فرص عمل لائقة، والتعليم، والرعاية الصحية، والسكن المناسب. وعلى الرغم مما تبذله البلدان النامية من جهود وتنفذه من برامج واستراتيجيات لتلبية الاحتياجات المتزايدة للشباب بمجتمعاتها، فإن هؤلاء الشباب ما زالوا يعانون من التهميش الاجتماعي، والفقر، والبطالة. ومن ثم

فهم عرضة لمخاطر الاستغلال من خلال شبكات الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والانخراط في النزاعات المسلحة.

تتطلب هذه التحديات من كافة الدول الأعضاء تأكيد التزامهم الكامل بتنفيذ خطط العمل الوطنية الهادفة إلى إسراع عجلة التنمية الشاملة للشباب، وفقا للأهداف الدولية ذات الصلة المتفق عليها ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وبدعم من الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة وبدون مشروطية. كما أنه من الأهمية أن يضطلع المجتمع المدني والقطاع الخاص كل بدوره الهام في هذا الصدد وتقدر مصر أن الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع حددت أهدافا واضحة يتعين علينا اليوم أن نؤكد التزامنا الكامل بتنفيذها، خاصة ما يتعلق بصياغة استراتيجية عالمية لتوظيف الشباب، وتنفيذ البرامج العالمية للشباب.

إن التحديات الرئيسية التي تواجه شباب العالم اليوم عديدة ويأتي في مقدمتها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وتعزيز المشاركة السياسية. ومصر تعيد التأكيد اليوم على التزامها وبقوة، على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية كجزء من استراتيجية تنمية مستدامة يأتي في محورها الشعب، ويتصدر أولوياتها الشباب.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة المصرية جاهدة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، فإنها تقدر الدعم الفني والمادي الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ هذه البرامج.

لم يغير شباب مصر فقط تاريخها وإنما أثبت بجدارة أنه المحرك الرئيسي لرياح التغيير والتنمية مستقبلا وقادر على المشاركة في قيادة الدفة السياسية وعملية الإصلاح الوطنية. وتجدد الحكومة المصرية التزامها بالعمل على مواجهة التحديات وتحقيق أولوياتها الوطنية لضمان حياة كريمة للمصريين، ولا سيما الشباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميغيل أنخيل كاريون سانشيز، مدير المعهد الوطني للشباب في المكسيك.

السيد كاريون سانشيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب بالنيابة عن المكسيك تعازينا وتضامننا مع شعب وحكومة النرويج في الأحداث المأساوية التي وقعت الأسبوع الماضي.

حاليا، أكثر من ٢٠٠ مليون شاب يعيشون على أقل من دولار يوميا و ٨٨ مليون شاب عاطلون عن العمل، و ١٦٠ مليون شاب يعانون من سوء التغذية، و ١٣٠ مليون شاب لا يحصلون على مستويات التعليم الأساسي، و ١٠ ملايين شاب مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لا ينبغي لنا الانتظار أكثر من ذلك لتغيير هذا الواقع والتكيف مع استراتيجيات التنمية لدينا للنظر إلى الشباب بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية في مجتمعاتنا.

يبلغ عدد الشباب في العالم أكثر من بليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ سنة – وهو رقم لم يسبق له مثيل قط في أي وقت في التاريخ. لدينا فرصة تاريخية عالمية، لأن لدينا فائض ديموغرافي ينبغي لنا استخدامه. في المكسيك، يمثل الشباب ثلث مجموع السكان. لدينا إلى جانب أكبر البلدان في أميركا اللاتينية فائض ديموغرافي ينبغي لنا أن نستفيد منه في بناء وتعزيز البنية التحتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نحتاج إليها.

تشكل المعرفة والحصول على فرص عمل أفضل أكبر مسؤولية. وأساس العمل هو المعرفة، وسيكون ذلك أهم في حالة المستقبل. وتستند بالتالي أنظمتنا التعليمية إلى

هذا المنظور – وربما لا يكفي هذا، ولكن على الأقل يجري تنقيح نماذج تربوية، وينبغي تعميق هذه العملية.

هذا هو أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها جيلنا: إعداد د أنفسنا للعيش بشكل كامل في عصر المعرفة، ولكن قبل كل شيء لضمان الحصول على المعرفة والحق في المعلومات لكل شخص أينما كان، أو كانت.

صحيح أننا، نحن الشباب، نفكر في المستقبل في حين أننا نعيش في الوقت الحاضر. ومن الهام بالتالي أنه يجب أن نولد أيضا من الفائض الديموغرافي التي أشرنا إليه سابقا ثقافة مالية يستديمها التوفير بحيث تتمكن نظم الضمان الاجتماعي على دعم الطلب الذي سيكون لدينا في المستقبل.

وينبغي أن يكون العنصر الرئيسي لجهودنا هو خلق مساحات للمشاركة النشطة والفعالة للشباب في جميع المجالات التي تؤثر عليهم. في حالة بلدي، يعزز المعهد الوطني للشباب في المكسيك وجهة نظر الشباب في عمل الحكومة. وقبل كل ذلك، يشجع على مشاركة الشباب. في السنوات الأربع الماضية، شجعنا بفعالية أكثر من ألف من مشاريع منظمات الشباب. على المستوى المتعدد الأطراف، تشارك المكسيك في برنامج المندوبين الشباب منذ عام ٢٠٠٤. والفرضية بسيطة: نحن بحاجة إلى بناء أجندة مشتركة مع الشباب، وعدم فرض وجهة نظر ثابتة.

المكسيك ترى أنه من الضروري تناول وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقات اللاحقة في المجالات ذات الصلة بتنمية الشباب. وسوف يمكن ذلك من استدامة النتائج في الأجلين المتوسط والطويل.

لهذا السبب، يؤكد بلدي من جديد التزامه ببرنامج العمل العالمي للشباب وتنفيذه تنفيذا فعالا. نحن واثقون من أن الأمين العام سيقدم في التقرير المطلوب في الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع (القرار ٣١٢/٦٥) مقترحات محددة لمتابعة مجالات العمل الـ ١٥ والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة للشباب.

وقد مكنتنا السنة الدولية للشباب، التي ستنتهي في غضون أيام قليلة، من إلقاء مزيد الضوء على احتياجات الشباب والتحديات التي تواجههم اليوم. في الأشهر الأخيرة، نفذت مختلف الفعاليات والأنشطة المتعلقة بالشباب جميع المستويات. أسهمت حكومة المكسيك، بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة، في هذا الجهد من خلال تنظيم مؤتمر الشباب العالمي الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠١٠ في ليون وغواناخواتو بالمكسيك. حضر المؤتمر ١٠٦ مندوبين وحوالي ٤٠٠٠ شاب. وعزز المؤتمر إجراء حوار بين الحكومة والمجتمع المدني ومنظمات الشباب.

سيغدو العالم على شاكلة شبابه – نحن نجني ما نزرعه. حان الوقت لوقف فهم الشباب كحالة مادية والبدء في النظر إليه برؤية حياة مستمرة. حان الوقت للعودة إلى اتخاذ قرارات مفكرين بأجيال الحاضر والمستقبل. حان الوقت لنضع الشخص المعني وجوهره في صميم السياسات العامة. حان الوقت لاتخاذ أفضل ما في ماضينا لبناء أفضل لمستقبلنا وجعل العالم مكانا أفضل للعيش.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أذكر الجمعية أن لكل دولة عضو في ثلاث دقائق للتكلم عند أخذ الكلمة. إذا كان نص البيان المعد أطول من ذلك، فينبغي تكييفه ليتناسب مع هذا الفترة المحددة، لأن ذلك سيسمح لأكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في أخذ الكلمة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة صوفيا بين، مديرة العلاقات الحكومية وتعزيز النشاط الدولي في وزارة الشباب في إيطاليا.

السيدة بين (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب النرويج.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي وتود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية.

يكتسي الحوار والتفاهم المتبادل أهمية حاسمة في التطور الإيجابي لمجتمعاتنا، لأنهما يسهمان في التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وانسجام المتنوعين ثقافيا. يمكن للشباب أن يؤدوا دورا هاما في تعزيز التعاون والمشاركة والتسامح واحترام الآخرين في كل منطقة من مناطق العالم. برنامج العمل العالمي للشباب هو المرجع الأساسي على المستوى الدولي لتحقيق تلك الأهداف.

لهذه الأسباب، تعلق إيطاليا أهمية كبرى على تنمية الأجيال من الشباب من حيث قدراتهم ومهاراتهم الشخصية والمهنية وقدرتهم على المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية. ويتجلى هذا من خلال وجود ممثِلَين من المنتدى الوطني للشباب في الوفد الإيطالي في هذا الاجتماع.

حاليا، تقف البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي المرتبط بالأزمة المالية العالمية التي نشهدها بوصفها عقبات خطيرة أمام المشاركة الفعالة للشباب في المجتمع، لا سيما لمن هم في حالات ضعف أو المعرضين لخطر الإقصاء. كما اتخذت الحكومة الإيطالية خطوات لتوفير المزيد من الفرص للنمو المهني – والفضل في ذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذها وزير الشباب. وهي تشمل زيادة فعالية التنسيق والتكامل بين قطاعات التعليم والتدريب وسوق العمل؛ واعتماد آليات لتمويل أصحاب المشاريع الشباب لبدء الأعمال التجارية، وخاصة في القطاعين الجديدين للتكنولوجيات والاستخدامات السليمة بيئيا لخضراء؛ الاستثمارات في مجال التدريب؛ وتوجيه الطلاب.

وهكذا تشجع الحكومة الإيطالية شتى المبادرات التي تقدم للشباب معارف هامة بشأن الواجبات المدنية وفرص المشاركة في الحياة الديمقراطية. وهذه مسألة هامة لتطور الحوار والتفاهم المتبادل في المجتمع المدني، وهي تردد أصداء الفكرة الرئيسية للسنة الدولية للشباب.

ويمكن أن تؤدي فرص التعلم الرسمي وغير الرسمي التي تتوفر للشباب عن طريق المنظمات الشبابية والطوعية وغير الحكومية دوراً أكبر. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للعمل المشترك بين الأمم المتحدة والهيئات الأوروبية هو التعلم الملموس، النوعي والموحد غير الرسمي، سواء كان نظامياً أم غير ذلك. ونحن نرى ضرورة تعلم وممارسة شروط الحوار والتفاهم المتبادل، والمحافظة عليها في حياتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بيانكا باولا هيرنانديز، مديرة المجلس الوطني للشباب في غواتيمالا.

السيدة هرنانديز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): تعتبر غواتيمالا إحدى أبطأ بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التحول الديموغرافي. فالفئة التي تتراوح أعمارها بين سن الولادة وحتى ١٤ سنة تشكل نسبة ٣١,٨ في المائة من إجمالي عدد السكان، بالمقارنة مع متوسط ٢٠,٨ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً – أولئك الذين نعتبرهم ''شباباً'' – فيشكلون نسبة ١٩,٨ في المائة من مجموع السكان. وفي حين أن نسبة الغواتيماليين الذين تتراوح أعمارهم بين سن الولادة إلى ١٤ سنة تميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت، وهو أمر متوقع في هذه المرحلة الانتقالية بالنسبة لنا، فإن العكس هو الصحيح بالنسبة للفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ عاماً، إذ تزداد نسبتها.

ولهذه الظواهر تأثير عميق على خدماتنا الصحية والتعليمية حالياً، كما أن لها عواقب ملحوظة على أسواق العمل ونوعية حياة الغواتيماليين. واليوم فإن اقتصاد غواتيمالا لا يخلق وظائف جديدة لاستيعاب شبابنا ببساطة. وفي حين أحرزنا تقدماً كبيراً في نوعية نظامنا التعليمي وفرص الحصول عليه، فإننا لا نزال غير قادرين على الحفاظ على ما يكفي من الشباب في هذا النظام، بما في ذلك مستوى التعليم الثانوي.

وقد حاولت الإدارة الحالية التعامل مع هذا الوضع في سياق أوسع، وذلك عبر إعطاء أولوية قصوى لمساعدة الطبقات الأقل دخلا والأكثر ضعفا من السكان. وقد تم التركيز على خلق فرص عمل منتجة، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بهدف توفير مستقبل أفضل لأولئك الطلاب الذين يغادرون النظام التعليمي، أو يتسربون منه، سعياً إلى الدخول إلى سوق العمل دون اللجوء إلى الهجرة. كما أطلقنا أيضا سلسلة من المبادرات التي تركز على الشباب في غواتيمالا، عبر المجلس الوطني للشباب، الذي أتشرف بقيادته، وهو المؤسسة المنوط بها تنسيق واقتراح وتشجيع السياسات العامة المعنية بالشباب.

وقد عمدت حكومة غواتيمالا، منذ أن بدأت الإدارة الحالية، إلى تشجيع السياسات الاجتماعية القادرة على تحقيق تحولات ملموسة في واقع حياة الشباب الغواتيماليين، على أساس التضامن واستحداث البرامج الخلاقة المبتكرة مثل المدارس المفتوحة، والمدارس الآمنة، ومنح التضامن والخدمة المدنية، حين بين برامج أخرى. ويوفر برنامج المدارس المفتوحة الرئاسية مساحات بديلة لأنشطة عطلة نهاية الأسبوع بالنسبة للشباب، ويعزز هويتهم وشعورهم بالانتماء. وتعمل هذه البرامج المستندة إلى نموذج التعليم غير النظامي، على تحويل المدارس التقليدية إلى مساحات تتيح تبادل الخبرات من خلال تطوير واكتشاف قدرات الشباب المتنوعة.

وقد بنيت هذه الجهود وغيرها على أساس السياسة الوطنية للشباب للفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥، ”بناء أمة متعددة الثقافات، شاملة وعادلة“ وهي تستجيب لمطالب معينة للشباب في سعيهم للحصول على الفرص والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتوافق هذه الخطة تماما مع برنامج العمل العالمي للشباب المنصوص عليه في القرار ٥٠/٨١، الذي لا يزال وثيق الصلة، على الرغم من أنه اعتمد في عام ١٩٩٥.

وإدراكا منا لأهمية الاستثمار في الشباب ومنحهم الفرصة والمجال لتولي أدوار القيادة على نحو ملائم، فإننا نود بصفتنا بلداً، أن نتوصل في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، إلى اتفاق بشأن التنمية على أساس الإنصاف، وتكافؤ الظروف، ودون تمييز. ويجب أن نبني معاً، وبمشاركة الآخرين، ونحن نتخذ الخطوات اللازمة للحصول على الدعم المستمر من قبل الحكومات وجميع القطاعات، بهدف وضع سياسات وإجراءات متكاملة، من شأنها مواصلة الاستثمار في الشباب من أجل خلق فرص أكثر وأفضل لهم.

وأخيرا، فإننا ندرك أن الشباب يريدون الانتماء والمشاركة، وأن يكونوا فاعلين في تاريخهم. وينبغي أن يكون هناك حوار متبادل وتفاهم يشملان الشباب ويعترفان بهم باعتبارهم عنصراً فاعلاً في عملية التنمية الخاصة بهم، وباعتبار أن لهم حقاً كاملاً في المشاركة في فرص الوصول، وفي ظروف المشاركة الحقيقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد يان فانهي، مدير المركز الدولي لدعم سياسات الشباب في بلجيكا.

السيد يان فاهي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): نحن نقدم تعازينا لشعب ودولة النرويج.

تؤيد بلجيكا بيان الاتحاد الأوروبي.

بعد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الشباب، لن يكون هناك طريق للتراجع فيما يتعلق بأخذ الشباب من الرجال والنساء مأخذ الجد في مجتمعاتنا. وينبغي لنا إنشاء هياكل وآليات على جميع المستويات، من الأحياء إلى البلديات، وصولاً إلى المناطق والدول، بل وحتى على النطاق الدولي، من أجل تعزيز وتقوية مشاركة الشباب في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم، بأقصى ما يمكن. ومجالس الشباب المستقلة هي مثال جيد ومستدام. وقد ورد ذكر هذا أثناء مناقشة جرت بالأمس بين زملائنا من منتدى الشباب الأوروبي، وبلدان أخرى مختلفة.

لقد آن وقت العمل. وعلينا حتى ونحن في هذه الأيام العصيبة، أن ندرس كيف يمكننا تعزيز دعمنا، ونساهم ماليا في الهياكل والمنظمات الشبابية على كافة المستويات.

لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه فيما يتعلق بتحسين مشاركة الشباب وتنميتهم. ونحن على اقتناع بأننا كلما بذلنا جهداً أكبر في تحقيق هذا الهدف، كان ذلك أفضل لتحسين نوعية الحكم في بلدنا. وعلى سبيل المثال، فنحن نرى كيف تكون الإدارة المشتركة فعالة، عبر تجربة إدارة الشباب التابعة لمجلس أوروبا، وهي عبارة عن هيكل يربط بين قطاع الشباب والهيئات الحكومية ذات الفرص مشتركة للعمل في مجال الشباب. ونحاول أيضا إجراء حوار منظم في الاتحاد الأوروبي. وتعد هذه أمثلة جيدة.

ومع ذلك، هناك بعض القضايا الهامة التي يتعين حلها، مثل الاعتراف بالمنظمات الشبابية، ومنظمات الشباب غير الحكومية، والعمل الشبابي وقطاع التعليم غير النظامي. وعلينا أن ندرك أن الشباب جزء لا يتجزأ من مجتمع يزداد تعقيدا. وهم يتشكلون بواسطة مجموعة متنوعة من التأثيرات والبيئات: المترل والأسرة والمجتمعات المحلية والمدارس وأماكن العمل، والأقران ووسائل الإعلام. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي عمل الشباب دورا هاما في تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم. وينبغي لنا أن نركز أيضا المزيد من الجهد على إشراك الشباب الفقراء، و/أو المعرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي.

ومن الضروري أن تستند سياسة الشباب وتنميتهم أيضاً إلى المعرفة والأدلة. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهود المشتركة لبناء تحالف حقيقي وقوي للشباب على جميع المستويات، وفي جميع أنحاء العالم، جنبا إلى جنب مع الشباب، ومنظمات الشباب، والعمال والقادة والباحثين وصناع القرار، وغيرهم من الخبراء في مجال الشباب، وكذلك مع القطاعين الخاص والثالث.

ونتوجه بالشكر لكم، السيد الرئيس، ولزملائك، لجعلكم هذا اللقاء ممكنا. ونأمل أن يكون هناك اجتماع آخر، قريباً جداً، يكون فيه مزيد من المجال والحيز والفرص لتشاطر الأهداف والآراء مع الشباب ومنظماتهم. آمل أن نتمكن من العمل معا لضمان التنفيذ والمتابعة لهذه الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥) وبرنامج العمل العالمي للشباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة للسيد بينسون ساولو، سفير الشباب في أأستراليا.

السيد ساولو (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): وكما قال الممثل الأسترالي للشباب لدى الأمم المتحدة، فإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أمثل وجهات نظر وآمال وتفاؤل الشباب في أستراليا في مناقشة اليوم. وأنا أول مواطن أسترالي أصلي يعين ممثلاً للشباب منذ أن بدأ هذا المنصب في عام ١٩٩٩. وذلك ليس فخراً فحسب، بل إنه تفكير رائع

بشباب أستراليا الذي يرغب في تعزيز ودعم الوصول إلى مجتمع شامل وعادل.

وأنا فخور بالقول إن الشباب الأسترالي والحكومة الأسترالية يتشاطران رؤية مشتركة، وهي تتجسد في الالتزامات المنصوص عليها في استراتيجيتنا الوطنية للأستراليين الشباب:

> ”كي ينمو جميع الشباب آمنين، أصحاء، سعداء، وذوي عزم، وأن تتوفر لهم الفرص والمهارات التي يحتاجونها للتعلم والعمل والانخراط في حياة المجتمع وأن يكون لهم نفوذ في القرارات التي تؤثر عليهم“.

وتحدد استراتيجيتنا الوطنية ثمانية أولويات رئيسية، من بينها الصحة والتعليم وتمكين الشباب من أن يكون لهم صوت وأن ينشطوا في العمل داخل مجتمعاتهم المحلية.

وإنني على اعتقاد راسخ بأن الوصول إلى التعلم ذي الصلة، الرسمي منه وغير الرسمي، يعتبر هاماً للغاية في معالجة المجالات التي ظلت تؤثر على الشباب الأسترالي في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، بما في ذلك التغلب على السلبيات، والتأثير على الاتجاهات الحالية والمستقبلية لأمتنا.

وقد جاء في التقرير المعنون ”أصغوا إلى الأطفال“ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في أستراليا مؤخراً ما يلي:

> ”هناك مجموعات معينة من الأطفال لا تحصل دائما على نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الطلاب الآخرون، الأمر الذي يحرمها من القدرة على تحقيق إمكاناتها. وتشمل هذه الفئات: أطفال السكان الأصليين؛ الأطفال اللاجئين والذين ينتمون إلى المهاجرين الذين وصلوا حديثا؛ والأطفال الذين يعانون من الإعاقة “.

وقد زرت أثناء جولتي الوطنية، مدرسة صغيرة في مدينة نائية في الإقليم الشمالي، وهو جزء من أستراليا يركز بوجه خاص على سد الفجوة بين الأستراليين الأصليين وغير الأصليين في المؤشرات الرئيسية للعمر المتوقع، والتوظيف ونتائج التعليم. وقد طاف بي مدير المدرسة في جولة داخلية وأبلغني أنه لم يتخرج أي طالب في المدارس الثانوية في تلك البلدة على مدى السنوات السبع الماضية. وأثناء جولتنا، أشار المدير إلى ثلاث فتيات وأحد الصبية في السنة الثامنة من العمر. وقال إن من المحتمل أن يكون أربعتهم أول من يتخرج من المدرسة – من أبناء وبنات مدينتهم – وبذلك يخرجون من دائرة الحرمان السائد في بلدتهم.

وفيما وراء حدودنا، تركز أستراليا على دعم برامج التعليم في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ والعالم، بما في ذلك التركيز القوي على الإعاقة. وفي منطقتنا، تقدم أستراليا الدعم لعملية الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي بالنسبة للأطفال الذين يعانون ضعف السمع والإعاقة الفكرية. كما نعمل أيضا على توفير المبادئ الموجهة للبنية التحتية الشاملة للإعاقة في المدارس.

كما أوصى تقرير اليونيسيف ”أصغوا إلى الأطفال“ بأن تنشئ أستراليا مفوضية وطنية مستقلة تناط بها مسؤولية محددة تعنى بوضع المسار الاستراتيجي لسياسات التنمية القائمة على الشباب. وستكون هذه الخطوة الكبيرة التالية التي ستخطوها أستراليا، وسوف تكفل الاستماع إلى أصوات الشباب، بالإضافة إلى لتوفير الموارد والتنفيذ الكافيين لخدمات الشباب. وسوف يكمل المفوض الوطني للأطفال صلاحياته بضم الهيئات الممثلة لقطاع الشباب، وكذلك منتديات الشباب التي تنخرط حالياً في العمل من أجل الشباب والدعوة بالنيابة عنهم.

وفي حين توجد الكثير من التحديات والعوائق التي تواجه الشباب اليوم، فإن هناك شعوراً واضحاً بالتفاؤل بالمستقبل. وأشجع كل دولة من الدول الأعضاء على المواصلة في تعزيز الحوار بين شباب أممهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لي بوك سيل، مساعدة الوزير بمكتب سياسات الشباب والأسرة في وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة في جمهورية كوريا.

السيدة لي بوك سيل (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا، أود أن أقدم أحر التعازي لضحايا الهجمات الإرهابية في النرويج وإلى أسرهم. وتدين جمهورية كوريا بشدة أعمال العنف التي أزهقت أرواح الشباب الأبرياء، وتعرب عن تضامنها مع شعب النرويج.

نحن هنا اليوم في هذا اللقاء الهام لكفالة مصالح الشباب على أفضل نحو. ويرى وفد بلدي أنه سيتم عبر هذا الاجتماع الرفيع المستوى، تعزيز القيادة السياسية من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات نحو التنفيذ الكامل للاستراتيجيات الدولية، بما فيها البرنامج العالمي لعمل الشباب لعام ١٩٩٥.

ومن رأي وفد بلدي أن المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في عمليات صنع القرار لا تسهم في تمكين قدراتهم السياسية فحسب، بل تسهم أيضا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، توفر الحكومة الكورية الأسس المؤسسية للمشاركة المباشرة للشباب في عملية صنع القرار وتقديم المقترحات في مجال السياسات، عن طريق تشغيل الـ ٤٣٠ لجنة لمشاركة الشباب على المستوى المحلي ومؤتمرات الشباب الخاصة على المستوى الوطني. وتواصل حكومتي أيضا إيفاد ممثلين للشباب إلى الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة من أجل المزيد من تيسير التواصل بين الشباب ومنظومة الأمم المتحدة.

وإدراكاً منها للحاجة إلى إتباع نهج شامل تجاه قضايا الشباب، بدأت الحكومة الكورية سلسلة من المبادرات في إطار الخطة الرئيسية لسياسة الشباب، التي يتم تحديثها كل خمس سنوات. وتشمل الخطة، التي تنفذ من قبل جميع الوزارات المعنية، والسلطات المحلية تحت قيادة وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة، مختلف مجالات السياسة العامة، بما في ذلك حقوق الإنسان، والتعليم، والعمالة والرفاه.

ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي النظر في دور المجتمع المدني، والمنظمات التي يقودها الشباب والشراكة بين أصحاب المصلحة المعنيين، باعتباره أمراً حيويا لحماية الشباب من العنف والجريمة، وتعزيز مجتمع صديق للشباب. ولهذا السبب، فإن حكومتي تفرض سياسات تستهدف الشباب في معالجة الزيادة المقلقة في إدمان الانترنت بين الشباب، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما وضع مؤشرات تتصل ببرنامج العمل العالمي للشباب، والأهداف والغايات المقترحة. ونحن مقتنعون بأنه يمكن أن يؤدي الشباب دورا حاسما في تقييم الحالة الراهنة، ووضع خطة عمل ملموسة للشباب. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن تطور كهذا أن يسهم في التقدم العام نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ونتوقع أن يتم نقل الاستراتيجيات الموجهة نحو المستقبل، التي قدمت في هذا الاجتماع إلى واقع ملموس في السنوات المقبلة، وإحداث تغييرات واضحة في التنمية ونوعية الحياة، ليس للشباب فحسب، بل للمجتمع ككل أيضاً. وتود حكومة بلدي أن نؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بالمشاركة باستمرار في الجهود الدولية المعنية

بتنمية الشباب، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد إغناسيو ناودن، مدير المعهد الوطني للشباب في شيلي.

السيد ناودن (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بدايةً، أود أن أنقل إلى وفد النرويج عميق تعازي شباب شيلي على المذبحة التي شهدتها النرويج في نهاية الأسبوع الماضي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في بلدنا، لا يزال الشباب في جميع أنحاء بلادنا تقريباً يمثلون فئة السكان التي تعاني من معظم المشاكل الاجتماعية. والشباب هم الأكثر تضررا من سوء المعاملة، والبطالة، وتعاطي الكحول والمخدرات، والحمل غير المخطط له، بين أضرار أخرى. وهناك أسباب كثيرة بلا شك تفسر هذا الواقع، ولكنني أود اليوم أن تعالج واحدة منها فحسب: محدودية مشاركة الشباب في أنظمتنا السياسية.

وتكشف الأرقام بوجه عام، أن الشباب هم الفئة الأقل مشاركة في عمليات صنع القرار. ليس هناك إلا عدد قليل جدا من الشباب الذين يشاركون في أحزابنا السياسية، أو يشكلون جزءا من حكوماتنا، أو يصوتون في انتخاباتنا.

ويعزى ذلك الفصام بين الشباب والسياسة جزئيا إلى عدم الثقة العميق لجيل الشباب في الأنظمة السياسية التي عجزت في بعض الأحيان عن الأخذ بوجهات نظر جيل الشباب ومواقفه بشكل فعال. هذه الأنظمة في كثير من الأحيان لا ترى في الشباب إلا مجرد مستفيدين من السياسة العامة ولا تعترف بهم بوصفهم مشاركين. وكثيرا ما تركز هذه الأنظمة على حماية مَواطِن الضعف لكنها لا تفعل الكثير في مجال بناء القدرات. والنتيجة أن انخفاض مستوى مشاركة الشباب تعني عدم تجسيد قضاياهم وهمومهم في أولويات السياسات العامة، وبالتالي عدم وجود حلول واستجابات ملموسة.

لذلك، إذا كنا نرغب حقا في حل القضايا التي تواجه الشباب، فيجب أن يصاحب أي مبادرة الاجتماعية نقوم بها سياسة قوية لتعزيز المشاركة. من غير المعقول أن نطالب بأن تدخل قضايا الشباب ضمن أولويات السياسة العامة، بل أن تظل ضمن الأولويات، وأن نعتقد ذلك، بدون أن نحرز تقدما في التعزيز الحاسم لإدماج الشباب في أنظمتنا السياسية.

عندما أقول تعزيز المشاركة، فأنا لا أشير فقط إلى تشكيل هيئات للاستماع إلى وجهات النظر. بل أعني المشاركة الكاملة والفعالة في رسم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها. بعبارة أخرى، لا يريد جيلنا برلمانات للشباب، بل يريد المشاركة في البرلمانات الحقيقية، حيث تُسن القوانين الحقيقية.

يجب ألا نقع في خطأ الحطِّ من السياسات المعنية بالشباب بجعلها تتعلق فقط بحل القضايا التي تؤثر على الشباب. فذلك النهج مآله الفشل.

وفي الختام، أدعو جيلنا إلى التمسك بمجال السياسة باعتباره المكان الذي تحدث فيه التغييرات الكبرى. وإذا كانت السياسة لا تسير دائما بالطريقة التي نرغب فيها، أو لا يتوفر فيها الفضاء الذي نتمناه، فيجب ألا نقف موقف المتفرج. لنفعل شيئاً. فلنكن أدوات للتغيير ولنخلق الفضاء الذي نريده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماتياس رودريغيز، مدير المعهد الوطني للشباب التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في أوروغواي.

السيد رودريغيز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن أوروغواي، يسعدني حقاً أن أشارك في هذا المؤتمر العالمي عن الشباب.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا في الأحداث المؤسفة التي وقعت في النرويج.

في بلدنا، تركزت تاريخيا بعض المؤشرات الاجتماعية الأكثر إثارة للقلق وإنذاراً بالخطر في مجتمعنا في أصغر أجياله. من القضايا أو التحديات الرئيسية التي لا يزال الشباب في أوروغواي يواجهونها تلك المرتبطة بالحد من الفقر في أوساط الشباب، وتعزيز أنماط الحياة الصحية، والتعليم، وعلى وجه الخصوص تحسين استدامة التعليم، وإعادة الإدماج، وإكمال الدورات التعليمية.

ومن التحديات ذات الصلة خفض معدل البطالة بين الشباب، فضلا عن تحسين فرص التدريب، والتدريب المهني والتوظيف في وظائف لائقة. على الرغم من اقتصاد أوروغواي المتنامي، فإن معدل البطالة بين الشباب مرتفع، إذ يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل العام للبطالة، ويتضح بقوة في المجموعة العمرية التي تتراوح أعمارها بين ١٨ إلى ٢٤ سنة.

باعتزاز كبير، يمكننا أن نلاحظ أيضا أن هذا الاتجاه قد بدأ ينعكس منذ بداية عام ٢٠٠٥. منذ ذلك الحين، كان التحدي الرئيسي، ولا يزال، يتمثل في إحراز تقدم في إعادة تشكيل مصفوفة جديدة للحماية الاجتماعية وتعزيز شبكة حديثة للمساعدات الاجتماعية والشمول. سمحت العملية بإعادة توجيه واضحة للإنفاق الاجتماعي العام إلى الأجيال الأصغر سنا. وتجلى ذلك في زيادة ميزانية التعليم إلى ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، مثل خطة المساواة، وإصلاح الرعاية الصحية، وإصلاح الضرائب، والنظام الجديد لإعانة الأسرة.

في ذلك السياق، أعددنا تنفيذ الخطة الوطنية للشباب وأطلقناه. تحدد تلك الخطة بوضوح أربع أولويات هي: أولا، ربط الشمول باستدامة التعليم؛ وثانيا، تحسين فرص التدريب والتوظيف؛ وثالثا تعزيز مشاركة الشباب ودورهم القيادي وتدريبهم؛ ورابعا، تعزيز سياسات منسقة ومترابطة بشأن الشباب تقوم بتطبيق منظور الشباب في جميع القطاعات السياسية.

ولئن كنا نشير بذلك إلى التحديات والمشاكل التي تواجه الشباب، فمن الممكن أيضا القول إن بلدنا يعج بالآلاف من الشباب الذين يدرسون، ويعملون، ويمارسون الرياضة، ويتابعون العلوم، ويشاركون في البرامج الثقافية والفنية، ويخصصون الساعات من حياتهم اليومية لتطوير التضامن والدفاع عن الحقوق وحماية البيئة.

ومن الواضح أننا، بوصفنا من الجهات الفاعلة المرتبطة بسياسات الشباب، يقع علينا جميعا دور كبير لنضطلع به في التغلب على المشاكل والعقبات التي تواجه الشباب من أجل كفالة تنميتهم، فضلا عن قدرتهم الهائلة على بناء استجابات تضمن ممارسة حقوقهم الكاملة. ومع ذلك، يجب أن نركز أيضا على المكانة الاجتماعية ذات الدلالة الرمزية التي نمنحها للشباب في مجتمعاتنا.

في الوقت الحالي في أوروغواي، نشاهد حملة قوية ذات طابع محافظ تسعى لتصوير الشباب في أسوأ صورة، ولا تربطهم إلا بالتهديدات، والخوف، والجرائم، والمخدرات، والعنف. وقد أدى ذلك النموذج إلى اقتراح مشاريع ذات قبضة حديدية، محكوم عليه بالفشل، تحاول تحقيق أمانٍ مفترض. هذه المشاريع مكلفة وغير فعالة، وتؤدي إلى نتائج عكسية، وهي رجعية من منظور حقوق الإنسان، لأنها تنتهك اتفاقية حقوق الطفل، على سبيل المثال.

نحن مقتنعون تماما بأن المجتمعات التي تخاف من شبابها، ولا تؤمن ولا تثق بهم، أو ببساطة لا تتوقع أي خير منهم، إنما هي مجتمعات مقضي عليها بالفشل، لأنها تفتقر إلى الإبداع، والابتكار، وحس التحول، والتزام الشباب.

لهذه الأسباب جميعا، نأمل عن اقتناع في أن يقدم هذا الاجتماع العالمي المعني بالشباب مساعدة كبيرة لوضع برنامج سياسي جديد يجعل من الممكن تحسين موقف السياسات العامة المتعلقة بالشباب، والميزانيات، وبناء المؤسسات، والخطط الاستراتيجية. لكن، قبل كل شيء، نؤكد من جديد أنْ لا مكان في السياسات العامة المتعلقة بالشباب لعدم الثقة في الشباب والخوف منهم، إذ لا مجال إلا لمنح الشباب الدور القيادي، والثقة، والمشاركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميغيل أنخيل بيريرا، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للشباب في السلفادور.

السيد بيريرا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أنقل تحيةً خاصة جدا من السلفادور إلى جميع الشباب المشاركين من جميع أنحاء العالم في هذا الاجتماع الرفيع المستوى أو الذين يشاركون من خلال شبكة الإنترنت أو الوسائط المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نحيي بالصوت العالي كل واحد منهم في بلده، وكل شاب وشابة من جميع البلدان ممن يتابعون أو يشاركون في هذا الاجتماع من أجل التأكد من أن كل واحد الزعماء يعكف الآن على مناقشة سياسات عامة تعنى بالشباب يتعين أن ننفذها. ينبغي أن يلتزم كل واحد منهم التزاماً حقيقياً بوضع سياسات لإدماج الشباب في المجتمع.

في السلفادور، نعمل على إعداد سياسة وطنية للشباب، تضعها المنظمات الشبابية الشعبية بمشاركة أكثر من ٨ ٠٠٠ من الشباب من جميع البلديات التي يتألف منها وطننا العزيز السلفادور.

في الواقع نحن، كحكومة، نعترف بأن أعظم ثروة في أمريكا اللاتينية، لا سيما في السلفادور، ليست الذهب أو النفط. إن الثروة هي الشباب في العالم كله، الذين يشكلون اليوم ما نملكه من الأصول الديموغرافية، والذين يجب علينا كحكومات أن نستفيد منهم.

وأود أيضا أن أشير إلى أن حكومة السلفادور أنشأت مؤخرا المجلس الوطني للشباب، الذي أُسِّس في إطاره، بناءً على تعليمات رئيس الجمهورية، موريسيو فونيس كارتاخينا، مجلس وزراء ليضطلع بالتصدي لقضايا الشباب حصرا. ولن أتورع عن القول إننا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي يوجد به مجلس وزراء معني حصرا بالتصدي لقضايا الشباب.

إننا نعمل بجد، والحق يقال، لتغيير هذه السياسات الشديدة الوطأة، من أجل الانتقال إلى سياسات ذات لمسة ذكية تتناول شؤون الشباب من خلال إتباع نهج قائم على الحقوق، لكنها أيضا سياسات تعرِّف الشباب بوصفهم عناصر فاعلة استراتيجية حقيقية للتنمية في بلدنا، ولا نتورع عن القول وفي العالم أيضاً.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا، بوصفنا واضعي سياسات لصالح الشباب، هو ما الذي سيحصلون عليه من هذا الاجتماع الرفيع المستوى؟ ما هو المقترح الملموس الذي سنعود به، نحن الحكومات، إلى بلداننا؟

بصفتي ممثلا لحكومة السلفادور، سأتمسك بما قاله الأمين العام أمس (الجلسة ١١٠) من أن عملا كثيرا قد أنجز من أجل الشباب، إلا أنه لا يزال غير كاف. ونظرا لأنه لا يكفي، فإننا، في حكومة السلفادور، ندرك اليوم أن علينا

أن ندعم الشباب دعماً أكيداً، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي من خلال التعليم. لذلك من المهم أن نرى إنشاء صندوق أو برنامج في إطار منظومة الأمم المتحدة لتقديم المنح الدراسية للبلدان الأكثر فقرا أو الشباب الأكثر فقرا، الذين نراهم بالطبع في جميع بلداننا.

في السلفادور، نركز على الشباب باعتبارهم محور سياساتنا الاجتماعية. وسنواصل القيام بذلك، بعون الرب، وبلمسة ذكية، وبحكمة رئيسنا، دون كارلوس موريسيو فونيس كارتاخينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد آموس اسحق، وكيل الأمين العام في وزارة الشباب والرياضة والثقافة في النيجر.

السيد إسحق (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي في التقدم بتعازينا إلى حكومة وشعب النرويج في المأساة التي حلت بهما.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى سعادة السيد جان – فرانسيس ريجيس زينسو، ممثل بنن، وسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، ممثل النمسا، ميسري هذا الاجتماع، اللذين عملا بجد ليكفلا لنا النجاح.

تتفق معظم الدراسات المتعلقة بصياغة السياسات الوطنية للشباب وتنفيذها على أن الغالبية العظمى من سكان النيجر من الشباب. ونظرا للثقل الديمغرافي لهذه الشريحة المجتمعية، فإنها تمثل واحدة من الموارد الأساسية للبناء والتنمية المستدامين في بلدنا. وتعمل النيجر على صياغة نماذجها الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن أعلى السلطات العليا مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الشباب ليسوا هم المشكلة بل الحل لمشاكل تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، أسفر هذا الوضع عن نتيجة طبيعية تمثلت في إنشاء إطار تعاوني مؤات لإشراك الشباب في عملية التنمية في النيجر، ذلك الإطار هو المجلس الوطني للشباب وفروعه الإقليمية عام ٢٠٠٦، الذي يُلاحظ أنه أضفى زخماً حقيقيا على هذا المجال. وقد أنشئت لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات معنية بشؤون الشباب، ونقوم بتنفيذ عملية لتحقيق اللامركزية ونقل إدارة الهياكل الاجتماعية والتعليمية الخاصة بالشباب إلى المجتمعات المحلية.

تجئ هذه الجهود التي تستجيب للشواغل المختلفة للشباب نتيجة للإرادة السياسية للسلطات في النيجر، واعتماد الميثاق الوطني للشباب، وإعلان السياسة للشباب. من خلال هذه السياسة الجديدة، تؤكد الحكومة مجدداً رغبتها في كفالة الوفاء بالاحتياجات المادية والفكرية للشباب. وتمثل السياسة الوطنية للشباب التأكيد السياسي لجهود الحكومة الرامية إلى إنشاء صك موجِّه على المدى الطويل يمكن أن يعزز ظهور جيل من الشباب الذين هم المحرك الحقيقي للتنمية في البلد، ويعزز دعمهم.

وهكذا تنص المادة ٢٤ من الدستور النيجري على أن الشباب تحميهم الدولة والمؤسسات العامة الأخرى من الاستغلال والتخلي عنهم. وتوفر الدولة ما يلزم للنمو البدني والفكري للشباب، فضلا عن تعزيز فرص التدريب والتوظيف لهم ودخولهم في سوق العمل.

في هذا الصدد، اتخذنا الإجراءات التالية على أساس الخطة الاستراتيجية وبرنامج تعزيز فرص العمل للشباب. فقد أنشأنا الهيئات الإدارية والتنفيذية اللازمة لخطةٍ وطنية استراتيجية. وعززنا قدرات الأطر الشبابية في مجال تنظيم المؤسسات الاجتماعية – التعليمية وإدارتها وتعزيز قدرات الشباب في مجال إدارة جمعياتهم ومنظماتهم. ونفذنا برنامج تعزيز فرص العمل للشباب بغية خلق ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠١٥ وعززنا خطة لتعزيز روح المبادرة بين الشباب.

ذلك بعض مما أردنا أن نطلع عليه المشاركين هنا اليوم من العناصر المهمة في الإجراءات التي اتخذتها حكومة النيجر فيما يتعلق بالشباب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريكاردو إيبارا، المستشار في المعهد الوطني للشباب في إسبانيا.

السيد إيبارا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف عظيم لنا أن نشارك في هذا الاجتماع.

لقد أظهرت هذه السنة الدولية أن هناك العديد من الفرص للشباب. وفي الوقت نفسه، رأينا أن التحديات التي يجب مواجهتها أكبر من ذلك. يواجه الشباب أعلى مستويات الفقر والبطالة وأشد الصعوبات في الحصول على موارد التعليم والرعاية الصحية والثقافة؛ وهناك مستويات عالية جدا تدل عليها المؤشرات الأخرى عن المشاكل. يمكننا القول بكل تأكيد إنهم يعيشون في أوضاع غير مستقرة. وقد ساءت هذه الظروف نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية التي أثرت بشكل كبير على الشباب. إن هذا أمر يجب ألا يحدث مرة أخرى، وبالتالي فمن الضروري تنظيم تدفق رؤوس الأموال الدولية.

من المهم لتغيير هذه الظروف أن تؤكد الحكومات والمجتمع المدني التزامهما المطلق بضرورة وضع سياسات فعالة للشباب، ليس فقط لأنها تؤثر على جزء كبير من السكان، ولكن أيضا لأنها ذات ضرورة حاسمة في بناء مجتمعاتنا المستقبلية. الرهان على الشباب استثمار مضاعف، لأنه استثمار في حاضرنا، وقبل كل شيء، استثمار في مستقبلنا.

من الضروري أيضاً تعزيز مشاركة الشباب. تصبح المشاركة أداة قوية للمساعدة في إنجاح سياساتنا المتعلقة بالشباب كما تصبح هدفا في حد ذاتها، لأنها تسمح لنا بتطوير مجموعات شبابية من شأنها أن تعزز عمليتي الممارسة والتعلم الأساسيتين لمجتمع ديمقراطي فعّال.

لكن لكي يشارك الشباب، لا يكفي أن تتاح لهم الفرصة فحسب، بل لا بد أن يتوفر لهم التدريب اللازم أيضاً. لذا يجب أن نعمل على التمكين من المشاركة من خلال التعليم في البيئات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وهذا يتطلب دعماً أكبر ويتطلب الاعتراف بالبيئات غير رسمية.

علينا أن نخلق ثقافة مشاركة تبدأ منذ الطفولة الباكرة، مشاركة تتطلب القدرة على تكوين الآراء، والقدرة على اتخاذ القرارات، والتنفيذ والتقييم. علينا أن نطور هياكل ينخرط فيها الشباب وتعزز الحوار مع المجتمع المدني، هياكل مثل تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي، من خلال الحوار المنظم بين قادة الشباب والقادة السياسيين.

وقبل كل ذلك، يجب على الحكومات أن تستمر في بناء المجتمع المدني وأن تسهم في تعزيزه، وفي إنشاء منابر تمثيلية مثل المجالس الوطنية المستقلة للشباب. ليس من شأن هذه الهياكل أن تسمح للشباب بالتعبير عن مشاكلهم فحسب، بل تتيح لهم أيضاً إمكانية تقديم الحلول والمشاركة في تنفيذها.

وكما قلت في البداية، هناك العديد من التحديات التي يتعين علينا التصدي لها ونحن نناقش قضايا الشباب. تنطوي الأهداف الإنمائية للألفية على العديد من التحديات التي تؤثر على الشباب. وبما أن هذه الأهداف متداخلة، أود أن أذكر الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يعيش الشباب عموما في أحوال غير عادلة، لكن الشابات يعانين أكثر من غيرهن. المرأة طرف فاعل أساسي مهم في السعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وغالبا ما تتضرر أكثر حين لا يتم الوفاء بالأهداف. إنْ ركزنا على

تحقيق التقدم والمساواة الحقيقية للمرأة، فسوف نحقق نتائج في جميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. لا بد من أن تقترن جهود كفالة حقوق المرأة باعتراف رسمي بحقوق الشباب، كما حدث في أفريقيا وفي البلدان الأيبيرية – الأمريكية، ضمن مناطق أخرى.

أود أن أختتم بإعادة تأكيد التزام إسبانيا بتحسين نوعية حياة الشباب وتهنئتها لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية، وتكرار أملها أن نواصل العمل بشأن هذه القضية الرئيسية.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تعازينا لشعب النرويج في ما يتعلق بالمأساة التي عاشها في الآونة الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيدي مولونغا، الأمين الدائم بوزارة الرياضة والشباب وتنمية الطفل في زامبيا.

السيد مولونغا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب حكومة شعب جمهورية زامبيا عن تعازيها لحكومة وشعب النرويج للحدث المأساوي الذي أسفر عن فقدان أرواح، بما فيها أرواح الشباب. خواطرنا وصلواتنا مع الضحايا وأسرهم.

يسر زامبيا أن تشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم، الذي يتيح لنا موضوعه، ”الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل“، فرصة لتشاطر الأفكار وتبادل الآراء بشأن التحديات التي تواجه الشباب.

يؤيد وفدي في هذا الصدد البيانات التي أدلى بها ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل رواندا باسم الاتحاد الأفريقي، وممثل ناميبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تعتبر حكومة زامبيا أن الشباب أساس التنمية المستدامة. ولذلك، لا بد من تنمية رأس المال البشري من الشباب والاستفادة منه من أجل تكوين رأس المال اللازم لكي يصبح الشباب بالغين منتجين في المجتمع. ولهذا السبب، وضعت الحكومة سياسات وبرامج تركز على تمكين الشباب والاستثمار في الشباب.

٦٨ في المائة من سكان زامبيا دون سن ٣٥ عاما. وما برحوا، شأنهم شأن الشباب في أي مكان آخر، يواجهون عددا من التحديات، بما فيها نقص فرص العمل وقلة سبل الحصول على التمويل للاستثمار وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونقص فرص التدريب على المهارات.

وبغية التصدي للتحديات القائمة، تنفذ الحكومة البرامج التالية: تعزيز أصحاب المشاريع الشباب من خلال سياسة تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تهدف إلى تطوير قطاع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل توليد الثروة وفرص العمل، وسن تشريع شامل بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس ووضع بروتوكولات لتيسير تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والفتاة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تسلم حكومة زامبيا بالحاجة الملحة لوضع برامج للشباب غير الملتحقين بالمدارس. وبناء على ذلك، شرعنا في برنامج نشط لتدريب الشباب على المهارات وتنميتها بغية تمكين الشباب من اكتساب المهارات الحياتية والمهنية، وبالتالي تحسين سبل العيش، من خلال إقامة معاهد التدريب الحرفي ومراكز موارد مهارات الشباب.

يواجه الشباب في زامبيا الكثير من التحديات في الحصول على الدعم المالي من مؤسسات الإقراض. لذا، فإن حكومة زامبيا ملتزمة بتعزيز تنمية المؤسسات من أجل توليد

الثروة وفرص العمل للشباب، وتحقيقا لهذا، أنشأت صندوق تنمية الشباب. ويستهدف الصندوق الشباب والشابات والشباب ذوي الإعاقة وأولئك المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بأسعار فائدة تساهلية.

لم يعد بوسع الحكومات وضع جدول أعمال إنمائي يعالج شواغل الشباب من دون مشاركتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت زامبيا مجالس الشباب الإقليمية وعينت الشباب في مختلف هيئات صنع القرار. واتضح أن هذه وسيلة فعالة لإشراك الشباب في التنمية الوطنية.

من الواضح أن تقدما تحقق في معالجة المسائل التي تعن للشباب، لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين علمه. من المهم أن يتصدي المجتمع الدولي للمجالات الرئيسية التي تؤثر على الشباب، بما في ذلك إنشاء وكالة للأمم المتحدة متخصصة في شؤون الشباب لإعطاء المزيد من الاهتمام لقضايا الشباب وإيلاء الأولوية للتعليم والصحة والتوظيف وتخصيص الموارد لبرامج الشباب وتعزيز الهياكل الحكومية على جميع المستويات لتعزيز تنفيذ برامج الشباب.

أود أن أعيد التأكيد على أن مستقبلنا يعتمد على إيجادنا تدخلات ملائمة تتصدى للتحديات التي تواجه الشباب. ويحدونا الأمل في أن يعزز هذا الاجتماع الرفيع المستوى التزاماتنا السابقة بجدول الأعمال الإنمائي للشباب ويكفل تخصيص الموارد الضرورية تحقيقا لهذه الغاية. ونأمل أن تزيد الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥) التي اعتمدناها، تحفيز جهودنا لتحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيمان عثمان، ممثل إندونيسيا.

السيد عثمان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، باسم شعب وحكومة بلدي، وخاصة الشباب، أن أبدأ بقول إننا نشاطر شعب وحكومة النرويج آلامهما وأحزانهما إثر العمل الإرهابي الشنيع الذي وقع الأسبوع الماضي، وأسفر عن إزهاق أرواح الكثير من الشباب النرويجيين النجباء. نود أن نعرب عن تعاطفنا العميق وخالص تعازينا لحكومة وشعب النرويج والأسر المكلومة في مصابهم الجلل.

تود إندونيسيا، في البداية، أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أفادت لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة، في وقت سابق هذا العام، بأن سكان العالم يقتربون الآن من ٧ بلايين نسمة. أود أن أشدد على أن قرابة نصف هؤلاء السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. ينطوي هذا الواقع على إمكانات عظيمة وتحديات متعددة على حد سواء. ترتبط التحديات ارتباطا وثيقا بقدرة العالم على الحفاظ على حياة الإنسان، نظرا لضخامة العدد. هل يمكن أن توفر موارد الأرض المتاحة لكل منا المزيد من الرخاء؟

إننا إذ نجتمع هنا اليوم، نذكر بأن الشباب اليوم يواجه معوقات المجاعة والفقر والجرائم المرتبطة بالمخدرات والصراع المسلح والاحتلال الأجنبي، من بين معوقات أخرى، في تحقيق إمكاناته. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نعزز تعاوننا في التصدي لهذه التحديات، التي يواجهها الشباب في أنحاء العالم.

ولذلك فإن هذا الاجتماع الرفيع المستوى التاريخي جيد التوقيت وحاسم، لأن الشباب هم أصحاب المصلحة في المستقبل القريب في كل مجتمعاتنا. إنهم رعاة ثقافة العالم وتقاليده وأعرافه، فضلا عن أنهم محرك التغيير العالمي. إنهم يمثلون طاقة وإمكانات لا متناهية باعتبارهم قادة المستقبل.

يشكل الشباب ربع سكان إندونيسيا. واضطلعوا على الدوام وسيواصلون الاضطلاع بدور مهم في تاريخنا. كان شباب إندونيسيا هم من شكل هويتنا الوطنية، وفي

أواخر التسعينات، شرعوا في رحلتنا صوب الديمقراطية والتحول السياسي.

نحن نرى أن عمالة الشباب وممارستهم أعمال المؤسسات التجارية سوف تسهم في القضاء على الفقر. لذلك من الضروري أن نتعاون في عملية إيجاد الطرق لتقليل البطالة بين الشباب. يجب أن نستثمر في القطاعات التي تولد لهم فرص العمل. ولا بد أيضا من أن نعمل صوب إقامة شبكة عالمية لتشغيل الشباب.

ومن هذا المنطلق، لن تألو إندونيسيا جهدا في تعزيز دور الشباب ومساهمتهم في مجال التنمية. ونعتقد أن التعليم يكتسي أهمية قصوى في إعداد الشباب لتشكيل المستقبل والتحكم فيه. وستواصل إندونيسيا سعيها لبلوغ هدف توفير التعليم السليم للشباب.

وفي إطار التزاماتنا الإقليمية والعالمية، نستضيف مؤتمرات إقليمية ودولية معنية بالشباب لزيادة الوعي وتعزيز التنوع الثقافي والحوار والتفاهم المتبادل بين الشباب. إن إندونيسيا، بصفتها رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١١، عاقدة العزم على جعل الرابطة منظمة تركز بدرجة أكبر على الناس، مع المشاركة الكاملة لشبابنا.

تقع المسؤولية الأساسية عن كفالة تنمية الشباب على عاتق الدول فرادى. لكن التعاون الدولي من بين العوامل الأساسية لجهد وطني ناجح. إن التعاون بين أصحاب المصلحة الدوليين يكتسي أهمية حيوية في الإسهام في برامج الشباب في جميع الدول المشاركة. تستطيع الدول، من خلال التعاون، تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، وكذلك تكثيف الدعم الفعلي لبرامج الشباب.

وفي هذا السياق، فإن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها اليوم (القرار ٣١٢/٦٥)، ينبغي ألا تشجعنا جميعا على إعادة تأكيد التزامنا القوي بالهدف المشترك المتمثل في بناء عالم أفضل للجميع فحسب، بل وعلى تقديم مساهمات ملموسة لتحسين الآفاق للشباب.

اسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أهمية اتساق سياساتنا وإجراءاتنا لنتمكن من ترجمة التزامنا المشترك بصورة أفضل إلى إجراءات ملموسة بطريقة تعود بالمنفعة على الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة إلى المراقب الدائم للاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط المحتملة الترشيح، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

حرصا على الوقت، سأقرأ نسخة موجزة من البيان.

من دواعي السرور أن نرى العديد من الشباب والممثلين الرفيعي المستوى من أنحاء العالم يجتمعون هنا اليوم، وقد عقدوا العزم على تحسين أحوال شباب العالم وفتح المزيد من السبل أمامه لتشكيل مستقبله ومستقبلنا المشترك. كما ذكر كثير من المتكلمين الذين سبقوني، يعيش عدد كبير جدا من الشابات والشباب في فقر ويعانون من سوء الأحوال الصحية ونقص التعليم الأساسي وفرص العمل وليست أمامهم فرصة حقيقية لتشكيل حياتهم ومجتمعاتهم. ونظرا لذلك، علينا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بالاستثمار في الشابات والشباب وتمكينهم.

يرحب الاتحاد الأوروبي بأن الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى (القرار ٦٥/٣١٢) تؤكد بقوة من جديد على برنامج العمل العالمي للشباب وتدعو إلى مواصلة تنفيذه على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ونعتقد أيضا أن تبادل الممارسات الجيدة يخدم على أفضل وجه مصلحتنا المشتركة للنهوض بقضية الشباب، خاصة الفقراء منهم والمهمشين.

وفي موازاة إلى حد كبير مع التطورات الدولية في هذا الميدان، وضع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تدريجيا سياسات محددة تستهدف الشباب واعتمد في عام ٢٠٠٩ استراتيجية مصممة للشباب. تسترشد سياسة الاتحاد الأوروبي للشباب بمبادئ أساسية، ولا سيما أن التعاون في هذا الميدان ينبغي أن يكون راسخا بقوة في النظام الدولي لحقوق الإنسان العالمية غير القابلة للتجزئة – وهو مبدأ صحيح أيضا في سياق الأمم المتحدة. إن التمتع الكامل من جانب الشباب بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال للبرنامج العالمي للشباب. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا بوضع السياسات استنادا إلى البحث ويتلقى إسهامات من الشباب في حوار ينظم مرتين سنويا مع الشباب ومنظمات الشباب.

وبغية تهيئة المزيد من الفرص المتساوية للشباب، وضعنا عددا من البرامج المحددة والأدوات العملية. وعلى سبيل المثال، يهدف برنامج الشباب الناشط إلى حفز الشعور بالمواطنة الايجابية والتضامن والتسامح بين الشباب الأوروبي. إنه يشجع على التنقل والتعليم غير الرسمي وأعمال الشباب والتطوع والحوار بين الثقافات والإدماج. ويهدف مجال العمل ذي الأولوية ”الشباب في العالم“ إلى دعم مشاركة الشباب في المبادرات العالمية والإسهام فيها، مثل مكافحة تغير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية. إنه بند مهم على جدول الأعمال للرئاسة البولندية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

إن البرامج الناجحة المخصصة للشباب تتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي. يهدف برنامج إراسموس موندوس، وهو النسخة العالمية من برنامج إراسموس الأوروبي، إلى تعزيز الجودة في التعليم العالي من خلال المنح الدراسية والتعاون الأكاديمي. وبالإضافة إلى تلك البرامج المحددة، نركز أيضا بصورة متزايدة على قضايا الشباب في تعاوننا وحوارنا بصفة عامة. إن العديد من الأنشطة الإنمائية لشركائنا، التي يدعمها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تعود بالنفع على الشباب. ونعزز أيضا إدماج الشابات والفتيات كشريكات متكافئات في التنمية، إذ أن هذا ضروري للتغلب على أوجه التفاوت الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد بالتركيز على مشاركة الشباب في هذا المؤتمر. من الضروري ألا نعطي جميعا صوتا للشباب فحسب، بل وأن نسمح أيضا للمنظمات التي يقودها الشباب بالمشاركة في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالشباب. وفي ضوء هذا، نود أن نشجع الدول الأعضاء على إشراك ممثلين شباب في وفودها إلى اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، السيد جوزيف ديس، على مبادرته لعقد هذا الاجتماع.

أود، في البداية، أن أعرب عن عميق تعازي ومواساة اليابان لحكومة وشعب النرويج، وأسر ضحايا التفجير وإطلاق الرصاص اللذين وقعا يوم الجمعة، وأسفرا عن فقد العديد من الشباب حياتهم الغالية.

تسبب الزلزال والتسونامي اللذين ضربا شرق اليابان في آذار/مارس هذا العام في خسائر بشرية ومادية هائلة.

اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن امتنانا لكل أوجه المساعدة والتضامن التي قدمها المجتمع الدولي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإبلاغ عن أمر مشجع متمثل في أن عددا كبيرا من الشباب تطوع للمساعدة في إعادة بناء مجتمعاته المدمرة.

إن شباب اليوم هو مستقبلنا. سوف ينتظر منه التغلب على التحديات التي لم نتغلب عليها. ولذلك، نحن مسؤولون عن التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب اليوم وعن تحسين الظروف للأجيال المقبلة. اسمحوا لي أن أتكلم عن بعض التحديات التي يواجهها الشباب اليوم، وكذلك عن المسائل التي ينبغي أن يعالجها المجتمع الدولي.

أولا، نؤكد من جديد البرنامج العالمي للشباب. ونشدد على ضرورة تنفيذ البرنامج وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، نعتقد أننا لا بد أن نزيد مشاركة الشباب في المجتمع. وعلى الصعيد الدولي، تنفذ حكومة اليابان عدة برامج تبادل، بما في ذلك الأنشطة المتعددة الجنسيات كبرامج الدراسة في الخارج والأنشطة الثنائية، كبرامج الإقامة في المنازل والنقاش الدولي، التي تتيح للشباب من بلدان مختلفة والشباب من اليابان اللقاء والعيش والعمل معا، وبالتالي تعزيز التفاهم المتبادل بين شباب اليابان والمجتمع العالمي. وعلى الصعيد الوطني، هيأت اليابان فرصا للشباب للمشاركة في الأنشطة التطوعية داخل مجتمعاته.

ثالثا، تحظى مسألة القضاء على الفقر بالأولوية في المساعدة الإنمائية الرسمية لليابان. نحن نسلم بوجه خاص بضعف الفتيات والشابات. وفي هذا السياق، أشدد على أهمية معالجة قضية بطالة الشباب، وهي ليست حاسمة الأهمية لبناء السلام والتنمية فحسب، بل ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في كل بلد في العالم أيضا. وكما لاحظنا في التطورات الأخيرة في ما يسمى بالربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن العمل يوفر إحساسا بالأمن والاعتزاز، بما يتيح للشاب أو الشابة بدء حياته أو حياتها كعضو كامل العضوية في المجتمع.

وإدراكا منا لمسؤوليتنا عن كفالة العمل لجميع الشباب في أنحاء العالم، ندعم، نحن في اليابان، التنمية الاجتماعية، وزيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. تؤكد السياسة الأساسية للمساعدة الإنمائية الرسمية لليابان على الأمن البشري لكل فرد. ولذلك تقدم اليابان المعونة على المستوى الثنائي ومن خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري على حد سواء.

وفي الختام، يود وفدي أن يشكر الميسرين على مثابرتهما في تنسيق الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥) لهذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة النرويج للمصاب الجلل الذي ألم بهم في الأيام الأخيرة – مأساة أسفرت عن إزهاق أرواح الكثير من الشباب الذين يعملون حثيثا من أجل الحوار والتفاهم المتبادل.

وأشكركم أيضا، سيدي الرئيس، على الثقة التي أوليتموني وبلدي إياها بتعييني كميسر مشارك في عملية التفاوض بشأن الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥) لهذا الاجتماع الهام المعني بالشباب. أود أيضا أن أشكر الميسر المشارك والصديق، السفير جان – فرانسيس ريغيس زينسو من بنن، على تعاونه المتميز خلال العملية، والأمانة العامة، على الدعم الكبير الذي قدمته. بيد أن ما تحقق في هذه الوثيقة، التي اعتمدت اليوم بتوافق الآراء، ليس عمل الميسرين

بل عمل الدول الأعضاء، وما كان سيتسنى تحقيقه لو لا التفاني والموقف البناء اللذين أظهرهما عدد كبير من الوفود.

في الوثيقة الختامية، يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد بشأن أهمية القضايا التي تؤثر على الشباب، كالمساواة بين الجنسين والتعليم، بما في ذلك حقوق الإنسان والتعليم والعمل والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والصراع المسلح والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والهجرة والحماية من جميع أشكال العنف والبيئة. تستند الوثيقة إلى الانجازات الحالية وتعززها، وبضفة خاصة عن طريق إعادة تأكيد برنامج العمل العالمي للشباب ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذه على مختلف المستويات. كما سيبعث على مزيد من التفكير أيضاً بشأن كيفية معالجة التحديات التي تعوق التنمية ومشاركة الشباب بطريقة تطلعية، وعلى نحو أكثر فعالية.

ويشغل موضوع هذا الاجتماع الرفيع المستوى ”الشباب: الحوار والتفاهم المتبادل“ دورا مركزيا في سياسة النمسا المحلية، ولا سيما في المبادرات التي نقوم بها، وتركز على تعزيز التسامح والتكامل والمساواة بين الجنسين وثقافة حقوق الإنسان. ونشدد في أنشطتنا التي نقوم بها في إطار تحالف الحضارات، بشكل خاص على الشباب والنساء، وقد نظمنا وسوف ننظم عددا من الفعاليات الهامة في هذا السياق. ونستعد حاليا لعقد المنتدى العربي الأوروبي الثاني للقيادات الشابة، وسوف نواصل هذا النهج.

وثمة رسالة واحدة لهذا الاجتماع الهام ينبغي لها أن تكون واضحة جدا – ينبغي اتخاذ أي إجراء يتعلق بالشباب دون الشباب. وكما تكرر تأكيده في الوثيقة الختامية، فإن المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، هي مفتاح كل ما نطمح لتحقيقه لهم.

كما يتطلب أي حوار هادف أو سياسة ترمي إلى تحسين حالة الشباب الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالتالي، فإن المسؤولية الأساسية عن ذلك تقع على عاتق الحكومات.

وقد أثبتت حركات الشباب في جميع أنحاء العالم بوضوح أن معظم العقبات التي تعيق تنمية الشباب تكمن جذورها في عدم احترام حقوق الإنسان للشباب وانتهاكها، ولا سيما حقوق الفتيات والشابات، وكذلك الشباب الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة أو الضعيفة. ولا ينبغي تفويت هذه الفرصة التي أتاحها هذا الاجتماع الرفيع المستوى لفهم ومعالجة تطلعات الشباب هذه ومطالبهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للرئيسين المشاركين لاجتماعات المائدة المستديرة للاجتماع الرفيع المستوى لتقديم ملخصاتهما. وأعطي الكلمة أولا لمعالي السيد أجاي ماكين، وزير شؤون الشباب في الهند، الذي شارك في رئاسة الفريق المواضيعي الأول.

السيد ماكين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم عرضا موجزا للمناقشات التي جرت في الفريق الأول التي عقدت بالأمس تحت رئاستي المشتركة. في هذا الصدد، أود أن أنوه وأشكر السيد ميغيل أنخيل سانشيز كاريون، مدير المعهد الوطني للشباب في المكسيك لاشتراكه في تيسير النقاش معي.

وقد ركزت حلقة النقاش على تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالشباب وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، والمشاركة النشطة للشباب بوصفهم عناصر لا غنى عنها في الجهود الرامية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي، والتوظيف الكامل والقضاء على الفقر.

كما حققنا تفاعلاً مثمراً جدا، لم يشارك فيه ممثلون من الدول الأعضاء فحسب، بل كذلك العديد من الشباب

من منظمات المجتمع المدني. ونحن ممتنون جدا لمشاركتهم الحيوية ومساهمتهم القيمة. وكان هناك اتفاق عام على أن مسألة تنمية الشباب تحتاج إلى تعاون دولي أكثر تنسيقا منا جميعا.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الملاحظات البارزة التي قدمت خلال حلقة النقاش وحظيت بدعم واسع من مختلف المتكلمين. فهناك حاجة قوية إلى أن تزيد الحكومات إدماج قضايا الشباب في جدول أعمالها المعنية بالتنمية الوطنية، بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. ودور التعاون الدولي في هذا الصدد هام جدا.

وكان هناك اتفاق على أن تعزيز الحوار ضروري للفهم المتبادل بين الشباب، وحكومات بلدانهم، وأصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء العالم. والمهمة الحاسمة هي ضمان الإدماج الكامل للشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بدون المشاركة الكاملة من جانب الشباب. ويتطلب تعزيز مشاركتهم، التعامل مع الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب باعتبارهم شركاء كاملين في عمليات صنع القرار.

وهناك حاجة أيضاً إلى وضع آليات حقيقية للمشاركة الفعالة للشباب في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج. ويتضمن ذلك أيضا إنشاء قنوات فعالة للحوار والتعاون وتبادل المعلومات بين الشباب، وحكوماتهم الوطنية، وغيرها من صانعي القرارات ذات الصلة.

ولا يمكن للمشاركة الكاملة من جانب الشباب أن تتحقق بدون معالجة التحديات الإنمائية التي تواجه الشباب، بما في ذلك الاستبعاد الاجتماعي، والبطالة ونقص العمالة، وانعدام فرص العمل اللائق، والفقر، والافتقار إلى المهارات. ويجب بذل الجهود لتحسين نوعية التعليم وتعزيز فرص الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم غير النظامي، والخدمات الصحية.

ويعد اكتساب القدرات والمهارات أمراً هاماً بالنسبة للشباب إذا ما أريد لهم الاندماج في المجتمع بطريقة أفضل. وتبشر التكنولوجيات الجديدة بالكثير، ويبرع الشباب في الاستفادة منها. ومن المهم الوصول إلى هذه التكنولوجيات. ولا بد من توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع لجميع الشباب بهدف التغلب على الفجوة الرقمية.

وينبغي أن يستفيد شباب اليوم من الآثار الإيجابية للعولمة. وتعتبر مسألة الهجرة الدولية عنصراً هاماً في هذا الصدد. وهي تستحق المزيد من المناقشة في المحافل الدولية في سياق حرية حركة الشباب عبر الحدود.

وفي حين تعتبر العديد من القضايا مشتركة بين جميع الشباب، فإن أكثر الفئات ضعفا، وخصوصا الذين يعانون من الإعاقات، والشباب من السكان الأصليين، والمهاجرين الشباب والشابات، يواجهون تحديات إضافية وأشكالاً متعددة من التمييز. وللمراهقين احتياجات مختلفة ينبغي معالجتها أيضاً. ويلزم بذل جهود تستهدف الوصول إلى جميع الشباب الضعفاء، وضمان مشاركتهم الكاملة.

وينبغي للقوانين والسياسات أن تهيئ بيئة مواتية لمشاركة الشباب. ويجب أن تركز الجهود البرامجية على تمكين الشباب وشمولهم، وليس على مجرد التشاور معهم. وينبغي تطوير هذه الجوانب على جميع المستويات، مع التركيز على مشاركة الشباب على مستوى المجتمع والمستويات المحلية، حيث يتمتعون بالكثير من المساهمات النوعية التي يمكنهم تقديمها، وحيث يستطيعون تطوير المهارات والخبرات التي تمكنهم من المشاركة بطريقة أكثر جدوى، وأكثر إنتاجية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن بحاجة إلى توفير مزيد من المساحة في وسائط الإعلام وغيرها من آليات التواصل لعرض صورة أكثر إيجابية عن الشباب وتصوراتهم الإبداعية، ومساهماتهم الفكرية، وقدرتهم على المشاركة من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي. وعلينا أن نؤكد أيضا على المزايا الإيجابية للعلاقات المتينة بين الشباب وأسرهم، ومع المجتمعات المحلية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الشبابية وبيئات العمل، وذلك من أجل مساعدتهم على تحقيق الانتقال السلس إلى مرحلة سن البلوغ.

ولا تسمح لنا قيود الوقت بتقديم ملخص كامل وشامل لما اتضح أمس بجلاء أثناء حلقة النقاش. ومع ذلك، يحاول هذا الملخص عرض السمات الواضحة للمناقشة. وإني لعلى يقين من أن الدول الأعضاء والمنظمات الشبابية سوف تستطيع النظر في هذا الملخص على ضوء الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب، التي تم اعتمادها في وقت سابق من اليوم (القرار ٦٥/٣١٢).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كليمنت كوفي هومادو، وزير الشباب والرياضة في غانا، الذي شارك في رئاسة الفريق المواضيعي ٢.

السيد هومادو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بقراءة ملخص الرئيس المشارك للمناقشة التي جرت في الفريق المواضيعي ٢. وأقدم هذا العرض أصالة عن نفسي، وبالنيابة عن الرئيس المشارك لي، معالي السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية في دوقية لوكسمبورغ.

بدايةً، أود أن أؤكد على أن هذا العرض ليس ملخصاً شاملاً لجميع القضايا التي أثيرت من قبل المتكلمين، إنما هو موجز لأبرز النقاط التي أثيرت فحسب. في هذا الصدد نود أن نشكر جميع الذين شاركوا. ونحن ممتنون للغاية لمساهمتهم الحيوية ومشاركتهم القيمة.

لقد سعت مناقشة الفريق المواضيعي الثاني إلى الكشف عن التحديات التي تواجه تنمية الشباب، والتعرف على فرص القضاء على الفقر، وتوفير العمالة والتنمية المستدامة. وتتلخص المسائل الرئيسية التي لوحظت فيما يلي. لا يزال كثير من الشباب، ولا سيما المقيمون منهم في البلدان النامية، يواجهون الفقر، وانعدام فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والخدمات الأساسية الأخرى، وكذلك البطالة والعمالة الناقصة. ولا ريب أن تنمية الشباب أمر بالغ الأهمية. وينبغي معالجتها من خلال السياسات المشتركة بين القطاعات، والبرامج الفعالة التي تنطوي على شراكات استراتيجية ومنسقة بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة.

ويشكل فقر الشباب مشكلة عالمية خطيرة، لأن من المرجح أن يكون الشباب الذين يعيشون في حالة الفقر أكثر عرضة لمواجهة العوائق التي تعترض التعليم وتنمية المهارات، وكل ما لذلك من آثار سلبية طويلة الأجل على سبل العيش، والقدرة على الاستفادة من الفرص. ومن شأن التعليم الجيد الذي يلبي احتياجات الشباب، ويوفر لهم المهارات الحياتية، ويهيئوهم على نحو فعال لسوق العمل، أن ينمي شباباً يتمتعون بالقدرة على التفكير الناقد والإبداعي في حل المشاكل. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهود لتكييف نظمنا التعليمية على واقع سوق العمل الحالي. ويجب توفير قدر أكبر من الدعم الوطني والدولي لبرامج التدريب المهني وتطوير المهارات التي تتماشى مع واقع سوق العمل. وينبغي على التعليم أيضا أن يشجع قيمة المشاركة الاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد، لاحظ العديد من المتكلمين أن تعزيز المنظمات التي يقودها الشباب، بغية تشجيع انخراط الشباب مع الآخرين، وقدرتهم على تعلم الوسائل التي تمكنهم من تمثيل أنفسهم والآخرين، يعتبر عنصراً هاماً في تطوير الديمقراطية.

وينبغي التركيز على تعليم الفتيات والشابات، وهو ما ينظر إليه الكثيرون على أنه الجهد الأهم، الذي تستطيع

الحكومات بذله من أجل تعزيز التنمية. ولا يجب علينا تمكين الفتيات والشابات من بدء الدراسة فحسب، بل ينبغي أن يتوفر لهن ضمان فرصة المشاركة في المدرسة، والشعور بالأمان فيها، والبقاء فيها أيضاً.

ويظل عدد كبير جداً من الشباب عاطلاً عن العمل، أو يعاني من العمالة الناقصة، أو يرغم على الانخراط في أعمال خطيرة، وغير مجزية، أو غير منتجة، ولا تقدم شيئاً يذكر لتحسين مهارات الشباب وفرصهم. والوصول إلى العمل اللائق ضروري من أجل تنمية الشباب. وينبغي خلق فرص عمل لائقة للشباب، لمساعدتهم على تطوير مهارات ومعارف وقدرات جديدة.

ومن شأن تشجيع العمالة الكاملة والمنتجة للشباب، أن يؤدي إلى تعزيز التنمية الوطنية، والقضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة، وهي العناصر الأولية في طريق الوصول إلى العمالة هذه. في هذا الصدد، أشار العديد من المتكلمين إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للمهاجرين من الشباب، وكذلك للشابات.

ولا بد من معالجة معدلات البطالة المرتفعة حالياً، عبر سياسات مستهدفة ومتكاملة معنية بعمالة الشباب، وترك على نمو الوظائف الشامل وتحسين الصلاحية للعمل. وينبغي استهداف العمالة عبر سياسات قطاعية للاقتصاد الكلي، قادرة على خلق نمو اقتصادي تقوده فرص العمل. وينبغي وضع هذه السياسات، في وقت واحد مع إيلاء الاهتمام للمسائل المالية، والرعاية الاجتماعية، وحماية البيئة، وينبغي تطويرها وتنفيذها وتقييمها من خلال الشراكات الثلاثية، بما في ذلك، الحكومة والقطاع الخاص وممثلو منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك، المنظمات التي يقودها الشباب.

وينبغي أن يظل الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والمعلومات، أولوية أثناء الصراعات. ولا مناص من بذل الجهود لضمان استمرار الهياكل والمؤسسات في كفالة تنمية الشباب في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الصراعات. ويجب أن تتبنى سياسات الاقتصاد الكلي الاستدامة، كما يتعين على جميع أصحاب المصلحة العمل على دعم التنمية المستدامة. ومن الأمور الأساسية الاستثمار في الوظائف الخضراء بالنسبة للشباب، إذ يمكن له أن يسهم في القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل لهم. ويجب أن يكون الشباب في صميم عملية التنمية، كما أن من الضروري إشراك المنظمات الشبابية في إطار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على نحو أوسع نطاقاً.

وفي حين تبذل العديد من الدول الأعضاء، والهيئات الحكومية جهوداً تستحق الثناء فيما يتعلق بدمج الشباب في عمليات صنع القرار، فإنه لا يزال ممكناً بذل المزيد من الجهد، ولا سيما عبر ضمان النظر إلى الشباب باعتبارهم من عوامل التنمية، وليسوا مجردين مستفيدين من برامجها فحسب.

ختاماً، أود أن أشير إلى أننا في حاجة إلى أن نكون متفائلين بمستقبل شبابنا. ففرص تنميتهم تتوفر في كل مكان، فيما لو أخذنا بزمام المبادرة، وعمدنا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتعني مشاركة الشباب تحديا للتقاليد الطويلة الأجل. وربما ينطوي هذا على درجة من المخاطرة، غير أن الأحداث حدثت مؤخراً، أثبتت ضرورة التغيير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

وأجرينا مناقشات مكثفة اليوم والأمس. أشكر جميع الذين شاركوا في المناقشات، وخصوصا الشباب الذين شاركوا في عملنا. كما أدعو جميع الدول الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز الوثيقة الختامية (القرار ٣١٢/٦٥) في أقرب وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.